التفسير المعجمي للقرآن الكريم: مفهومه وضوابطه

إعداد

د. عبد القادر بوشيبة

جامعة تلمسان

الجزائر

المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد؛ فإن أول علم عرفه العرب والمسلمون في جو الحضارة العربية الإسلامية الناهض بمجيء الإسلام هو علم تفسير كتاب الله. وبعده نشأت العلوم الأخرى كعلم الحديث وعلم اللغة والنحو والبلاغة، وعلم القراءات، ثم باقي العلوم الأخرى. ولا تزال المقولة المشهورة إن القرآن الكريم هو قطب الرحى الذي دارت حوله الدراسات العربية الأخرى، تجد صداها إلى اليوم كحقيقة ساطعة لا مجال لتجاوزها.

والمتتبع لمسار نشأة علم التفسير وتطوره يضع يده على الخصائص التالية: أن التفسير قد اكتنفته علوم عديدة، ومناهج مختلفة، وأنه علم لم ينته فيه الدرس إلى نهايته، حيث ما تزال التفاسير ترِد، ولا زال المسلمون في كل يوم يستشعرون أن معاني القرآن بحاجة إلى مزيد تفسير. وهذا من مظاهر إعجاز كتاب الله العزيز.

فمن حيث إن القرآن إنما اختص الله تعالى بحقيقة معانيه، ومن حيث إن القرآن إنما أنزل ليُفهم ويتدبر معانيه، فالتفسير مع هذه الخصائص المذكورة بحاجة إلى علم أصول، يجعل له أسسا وضوابط وقواعد، كما أن للعلوم النقلية والعقلية أصولا، كالفقه والنحو، وغيرها.

والتفسير اللغوي واحد من المناهج القديمة، بل هو من أولها في التفسير، وحيث إنه يضطلع بتفسير معاني ألفاظ القرآن في ضوء سنن العرب في كلامها؛ في ألفاظها وتراكيبها وأساليبها، فقد لقي اهتماما من لدن العلماء، وعرف اتساعا في مساحته مع مرور الأيام، مستفيدا من التقدم الذي حققه العرب في الدرس اللغوي طيلة قرون من الزمن مما سمح بالتعمق الكبير في بنية اللغة العربية لغة القرآن، ومع ما جدَّ من درس لغوي بمناهج اللسانيات المعاصرة، فقد أصبح من الضروري، في رأيي، أن نميز داخل التفسير اللغوي تفاسير أخرى بحسب مستويات الدرس اللغوي، وتتمثل هذه المستويات في المستوى الصوتي والمستوى التركيبي (الصرفي والنحوي)، والمستوى المعجمي، والمستوى البلاغي والأسلوبي، والمستوى النصي (في ضوء لسانيات النص).

إن هذا البحث يريد أن يختص بواحد من أهم مستويات التفسير اللغوي ألا وهو التفسير المعجمي، وذلك بتعريفه وتمييزه عن باقي التفاسير اللغوية الأخرى وتحديد مكانته ضمنها، ثم نصف أهم مظانه المباشرة وغير المباشرة، لنصل في الأخير إلى تحديد أهم ضوابطه وقواعده التي انتهى إليها علماؤه والمشتغلون به.

ونحن في هذا البحث، نسعى إلى الإسهام بشكل من الأشكال في وضع أصول للتفسير المعجمي. ولا نزعم أننا نضع منهجا جديدا في التفسير، فالتفسير المعجمي هو من بين أقدم التفاسير اللغوية وأهمها. إلا أنه لأهميته وكثرة مادته بين مستويات التفاسير اللغوية الأخرى، ونظرا لتعدد مظانه فإنه حقيق به أن يستقل بدراسة لوحده تحدد إطاره وتضع قواعده وضوابطه.

المبحث الأول: مفهوم التفسير المعجمي للقرآن الكريم.

1)- لفظ "المعجم" لغة واصطلاحا:

ما دام موضوعنا في علم تأصيل التفسير، فإن المنهج يقتضي منا تحديد المصطلحات الواردة في عنوان البحث. وأول ما ينبغي تحديده منها بدقة هو لفظ "معجمي" التي نعتنا بها لفظة "التفسير"، فقلنا "التفسير المعجمي".

فبعد تجريد لفظ "المعجمي" من ياء النسبة، ستكون عبارة عن لفظ "المعجم"، وهو مشتق من مادة "ع ج م"، ولفظ "عَجَمَ" عند اللغويين يدل على ما يفيد الإبهام وعدم الإفصاح.

وأمَّا "الإعجام" المشتق من "أَعْجَمَ"، فتفيد عكس معنى "عَجَمَ"، أي الإفصاح والوضوح. فعلى ذلك فإن "أَعْجَمَ" قد سلبت وأزالت معنى "عَجَم"، وهذا من المعاني التي تفيدها صيغة "أَفْعَلَ". ويوضح ذلك "ابن جني" بطريق الاشتقاق، فيقول: «إِنَّ قَوْلَهُمْ "أَعْجَمْتُ" وَزْنُهُ "أَفْعَلْتُ"، و"أَفْعَلْتُ" هَذِهِ وَإِنْ كَانَتْ فِي غَالِبِ أَمْرِهَا إِنَّمَا تَأْتِي لِلإِثْبَاتِ وَالإِيجَابِ، نَحْوَ: أَكْرَمْتَ زَيدًا، أَيْ: أَوْجَبْتَ لَهُ الكَرَامَةَ، وَأَحْسَنْتَ إِلَيْهِ: أَثْبَتَّ الإِحْسَانَ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ أَعْطَيْتَهُ وَأَدْنَيْتَهُ وَأَنْقَذْتَهُ، فَقَدْ أَوْجَبَتَ جَمِيعَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ لَهُ—فَقَدْ تَأْتِي "أَفْعَلتُ" أَيْضًا يُرَادُ بِهَا السَّلْبُ والنَّفْيُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَشْكَيْتُ زَيْداً: إِذَا زُلْتُ لَهُ عَمَّا يَشْكُوهُ»[1].

(1) سر الصناعة، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دط، دت، ص37-38.

ويذهب بعض الباحثين[1] إلى أن أول من أطلق على بعض المؤلفات اسم "المعاجم" وعنونوا بها مؤلفاتهم إنما هم رجال الحديث. وأول كتاب أطلق عليه اسم "المعجم" هو "معجم الصحابة" لـ"أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي الحافظ"(315هـ)، ولقد سمى كتابيه الذين ألّفهما في أسماء الصحابة: "المعجم الكبير"، و"المعجم الصغير". ثم كثر إطلاق "المعجم" بين من ألّفوا في الحديث[2].

ثم أخذ اللغويون من علماء الحديث هذه الطريقة في التسمية، ففي القرن الرابع الهجري أطلق "أبو الهلال العسكري"(400هـ) على واحد من مصنفاته "المعجم في بقية الأشياء"[3]، وسمّى"أبو عبيد البكري"(487هـ) كتابه "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع"[4]، وكلا المعجمين من المعاجم المختصة.

إلا أن الملاحظ أن اللغويين لم يكثروا من هذه التسمية في أغلب كتبهم.

والمعجم اليوم، في عرف المعجمية المعاصرة، هو كل كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة، مقرونة بشرحها وتفسير معانيها، على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصا، إما على حروف الهجاء أو الموضوع. والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبيِّن مواضع استعمالها[5].

وقد اشتق المعجميون من لفظ "عجم" لفظ "المعجمية" وجعلوه مصطلحا على العلم أو المقاربة التي تختص بدراسة المعاجم والألفاظ بناء ودلالة. ويرى "علي القاسمي" في كتابيه المشهورين "المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق" و"علم اللغة وصناعة المعجم"، أن "المعجمية" تشمل علمين أساسيين هما "علم المعاجم" و"صناعة المعجم". حيث يعرّف "علم المعاجم" بأنه «عِلْمُ المُفْرَدَاتِ الَّذِي يَهْتَمُّ بِدِرَاسَةِ الأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ

(1) وهذا مثل: "أحمد عبد الغفور عطار" في كتابه: مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، ط4، بيروت–لبنان، 1990، ص38. وكذلك "حسين نصار"، في كتابه: المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط4، القاهرة–مصر، 1988، ص11.

(2) ينظر: مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، ص38–39.

(3) المعجم في بقية الأشياء، أبو هلال العسكري، تحقيق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، دط، القاهرة–مصر، دت.

(4) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، دط، بيروت–لبنان، دت.

(5) مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، ص38.

اشْتِقَاقُهَا وَأَبْنِيَتُهَا، وَدَلاَلَتُهَا، وَكَذَلِكَ بِالمَتَرَادِفَاتِ وَالمشْتَرَكَاتِ اللَّفْظِيَةِ وَالتَّعَابِيرِ الاصْطِلاَحِيَةِ وَالسِّيَاقِيَةِ. فَعِلْمُ المفْرَدَاتِ يُهَيِّئُ المعْلُومَات الوَافِيَةَ عَنِ المَوَادِّ التِي تَدْخُلُ فِي المعْجَمِ»[1].

أما "صناعة المعاجم"، الرافد الثاني للمعجمية، فيعرّفها المعجمي "محمد رشاد الحمزاوي" بقوله: «مُقَارَبَةٌ تَسْعَى مِنْ خِلاَلِ رُؤَى نَظَرِيَةٍ وَتَطْبِيقِيَةٍ إِلَى أَنْ تَتَصَوَّرَ بُنْيَةَ أَوْ بُنَى المعْجَمِ وَالتَطْبِيقِ لَهَا»[2]. ويعرّفها في مكان آخر بقوله: «المعْجَمِيَةُ (بفتح الميم الأولى) نَعْنِي بِهَا صِنَاعَةُ المعْجَمِ مِنْ حَيْثُ مَادَّتُهُ وَجَمْعُ مُحْتَوَاه وَوَضْعُ مَدَاخِلِهِ وَتَرْتِيبُهَا وَضَبْطُ نُصُوصِهِ وَمُحْتَوَيَاتِهِ وَتَوْضِيحُ وَظِيفَتِهِ العِلْمِيَةِ وَالتَطْبِيقِيَةِ، أَدَاة وَوَسِيلَة يُسْتَعَانُ بِهَا فِي المَيَادِينِ التَرْبَوِيَةِ وَالتَّلْقِينِيَةِ وَالثَّقَافِيَةِ وَالحَضَارِيَةِ، الاقْتِصَادِيَةِ وَالاجْتِمَاعِيَةِ»[3].

ولقد شغلت الألفاظ اهتمام العلماء العرب منذ نشأة الدرس اللغوي عند العرب. فقد أدت عوامل: اللحن، وابتعاد العرب عن عصر الفصاحة، ورغبة المساهمة في تفسير كتاب الله العزيز إلى الاهتمام بمتن اللغة.

وانكب علماء اللغة منذ بدأ عصر التدوين بجمع ألفاظ اللغة العربية في رسائل لغوية تتضمن حقولا مفهومية لما يتعلق ببيئة الإنسان العربي، حتى شملت هذه الرسائل كل الألفاظ الضرورية المتعلقة بالجمل والفرَس والدارات وخلق الإنسان والسلاح، والأنعام، والوحوش والعسل والخمر، وغيرها. ثم اتبعتها مصنفات تجمع الألفاظ اللغوية وترتبها على نحو معين، وتشرح هذه الألفاظ بطرق ووسائل متعددة مدعمة ما ذهبت إليه من شرح بشواهد لغوية من كلام العرب شعره ونثره، وبالقرآن الكريم، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وبأقوال العرب الفصحاء.

وشهدت الحضارة العربية الإسلامية على مدار القرون التي تلت ظهور الإسلام ظهور المعاجم اللغوية التي تتنوع في حجم المدونة المعجمية، وطرق الشرح، ونظام الترتيب والتبويب، حتى نالت الحضارة العربية الريادة في التأليف المعجمي في العالم كله[4].

---

(1) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت–لبنان، 2003، ص20. وينظر: علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت–لبنان، 2004، ص03.

(2) المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، دط، تونس، 2004، ص71.

(3) نفسه، ص275.

(4) يشهد بذلك أقوال المستشرقين، الذين درسوا التراث اللغوي العربي، وبالأخص منه التراث المعجمي، فيقول "فيشر": بأنه: «إِذَا اسْتَثْنَيْنَا الصِّينَ فَلاَ يُوجَدُ شَعْبٌ آخَرَ يَحِقُّ لَهُ الفَخَارُ بِوَفْرَةِ كُتُبِ عُلُومِ لُغَتِهِ وَبِشُعُورِهِ المبَكِّرْ بِحَاجَتِهِ إِلَى تَنْسِيقِ مُفْرَدَاتِهَا بِحَسَبِ أُصُولٍ وَقَوَاعِدَ غَيْرَ العَرَبِ» (ينظر: المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، تصدير إبراهيم مذكور،

2)- التفسير المعجمي للقرآن:

لقد تحدثنا في العنصر السابق عن لفظ "المعجم" لغة واصطلاحا، وقد رأينا أن لفظ "المعجمية" تعني كل دراسة تتعلق بالألفاظ اللغوية من حيث شكلها ومضمونها وكل دراسة تطبيقية للمعاجم. فإذا ارتبطت هذه اللفظة بالقرآن وتفسيره، وصارت العبارة كلها "التفسير المعجمي للقرآن"، فإن التفسير المعجمي للقرآن يقصد به التفسير اللفظي للقرآن، وهذا الأخير يُقصَد به، كما يرى "مساعد الطيار": «أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ المفَسِّرُ مُطَابِقًا لِلَّفْظِ المفَسَّرِ مَعَ الاسْتِشْهَادِ عَلَيْهِ أَحْيَانًا بِكَلامِ العَرَبِ شِعْراً وَنَثْرًا، وَلَقَدْ كَانَ لِهَذَا الأُسْلُوبِ مَكَانُهُ فِي تَفْسِيرِ السَّلَفِ»[1].

ويلاحظ القارئ الكريم أننا قد استبدلنا بلفظ "التفسير اللفظي" عبارة "التفسير المعجمي"، والدافع وراء القيام بهذا التغيير هو أمر منهجي، ويمكن أن نعلل سبب هذه التسمية بالنظر للاعتبارات التالية:

- إن الدراسات المعجمية اليوم أصبحت تغطي كل دراسة دارت حول الألفاظ في القديم والحديث، وهي مقاربة جديدة تحاول أن تستلهم كل ما جد من درس للألفاظ من أجل القيام بتحديد أفضل للمعنى المعجمي، ثم الوصول بها إلى تصور بناء معجم يفي بالحاجات العلمية والتربوية والحضارية لأي مدونة، سواء كانت مدونة عامة كمتن اللغة عموما، أو مدونة خاصة كمتن القرآن الكريم.

- وإذا كانت الدراسات التي دارت حول ألفاظ القرآن الكريم كانت يطلق عليها على مدار قرون طويلة بـ"الغريب"، وقد كان الغريب يشكل جزءا بسيطا من ألفاظ القرآن، وحيث إن الدراسات المتعلقة بألفاظ القرآن وتفسيرها، اليوم، لم تعد تتعلق بقطاع بسيط منها، بل أصبحت تشمل كل ألفاظه، ولذلك فإن تسميتها بدراسة غريب القرآن لم يعد مناسبا.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1967، ص4)، و"جون. أ.هيوود"، كبير أساتذة الدراسات العربية في جامعة درهام الإنجليزية، حيث قال: «كَانَ لَدَى العَرَبِ مُعْجَمٌ شَامِلٌ هُوَ "لِسَانُ العَرَبِ"، كَانَتْ دُونَهُ دِقَّةً وَشُمُولاً مَعَاجِمُ سَائِرِ اللُّغَاتِ قَبْلَ القَرْنِ التَّاسِعِ عَشَر». (ينظر: مقال لسان العرب، المعجم اللغوي الكبير في التراث العربي، عمر موسى باشا، مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، العدد77، السنة19، دمشق-سوريا، أكتوبر 1999، ص51). ويرى"جون. أ.هيوود"، كذلك، أن العرب في وضع المعاجم قد تبوؤوا مركزا رئيسيا في الزمان والمكان بين العالم القديم والحديث، وكذلك بين الشرق والغرب (ينظر: المعجمية العربية، جون أ هيود، ترجمة عناد غزوان، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد-العراق، 2004، ص16).

(1) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط1، الدمّام-العربية السعودية، 1422هـ، ص68.

– إن كل دراسة حول الألفاظ عند اللغويين العرب كانت تسمى بالدراسات اللغوية، في مقابل "الدراسات النحوية"، وهي التي أصبح يطلق عليها اليوم مصطلح "الدراسات المعجمية".

– إن "التفسير اللغوي"، كان الأحرى به أن يكون مختصا بألفاظ القرآن لوحدها، ولكن نظرا لأن أغلب الباحثين أصبح يخلط بين هذه التفاسير ويجعلها في حيِّز واحد مع التفسير بالإعراب والبلاغة والبيان، مع أن التفسير اللفظي هو أكثرها أهمية، وأغزرها مادة ودراسة، وأكثرها مظانا، فإن استقلال التفسير اللفظي بمصطلح يخصه أصبح أمرا ملحا أكثر من ما مضى.

– إن التفاسير القرآنية التي اختصت بغريب القرآن كانت في مرحلة من مراحل تطورها، تنهج نهج أصحاب المعاجم اللغوية، حيث كانت ترتب مادتها ترتيبا على حروف المعجم، وكانت تنزع في تفسير الألفاظ نزوعا لغويا، كما يفعل أصحاب المعاجم.

فبالنظر للاعتبارات السابقة أصبح من المناسب أن نسمي كل تفسير يتعلق بألفاظ القرآن الكريم، سواء تعلق الأمر بألفاظ الغريب أو كل مفرداته يسمى "التفسير المعجمي لألفاظ القرآن الكريم".

ف"التفسير المعجمي" نعني به كل الجهود القديمة والحديثة التي جعلت من ألفاظ القرآن الكريم موضوعا لها، من أجل الوصول إلى بيان معاني ألفاظه والتدليل على ذلك بما ورد في لغة العرب. فهو يُعنى بكل المقاربات التي دارت حول ألفاظ القرآن، كتفسير غريبه، والبث في مترادفه ومشتركه، وأضداده، ودلالته الاشتقاقية، واستمداد دلالاته من كلام العرب شعره ونثره.

والتفسير المعجمي بالتحديد السابق واحد من أهم اتجاهات التفسير اللغوي الأخرى، كالتفسير النحوي الذي يعتمد الإعراب، والتفسير البياني والبلاغي الذي يُعْنى بإبراز الجانب البياني التي يتمثل في نظم الآيات وإدراك وجوه التناسق بين الألفاظ والتراكيب، وغيرها. قالت "عائشة عبد الرحمن": «وَالمَكْتَبَةُ القُرْآنِيَةُ غَنِيَّةٌ بِكُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَمِنْهَا مَا أَظْهَرَ عِنَايَةً خَاصَّة بِالتَّوْجِيهِ الإِعْرَابِيِّ أَو البَلاَغِي، وَمِنْهَا مَا اخْتَصَّ بِالنَّظَرِ فِي مُفْرَدَاتِهِ أَوْ فِي مَجَازِهِ أَوْ فِي أَقْسَامِهِ أَوْ فِي نَظْمِهِ...»[1].

وننعت بالتفاسير المعجمية كل التفاسير التي تتبع المنهجية التالية:

– التعريف بمعنى اللفظ القرآني، من حيث أصله اللغوي (أي معناه في اللغة وداخل المعجم).

(1) ينظر: التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط7، القاهرة–مصر، دت، ص16.

– توضيح دلالته داخل النص القرآني باعتبار السياقات التي ورد فيها هذا اللفظ والاستعمالات التي استعمل بها في كتاب الله العزيز، لأن اللفظ القرآني نوعان؛ لفظ خاص بالقرآن، ولفظ عام ينتمي إلى اللغة العربية عموما.

– ويعد التفسير المعجمي الشامل كل مصنف يقوم بجمع الألفاظ القرآنية ويقوم بترتيبها على منهج معجمي معين، ثم يقوم بتفسيرها بالشكل المشار إليه في الفقرتين السابقتين. وكلما تعرض المفسر لأكبر عدد ممكن من مفردات القرآن كان المعجم جديرا بالاحتفاء وحريا بالاقتداء.

والتفسير المعجمي للقرآن يستمد شرعيته ووجوده من منطلق أن القرآن الكريم إنما نزل بلغة العرب وجرى على سننهم في كلامهم، ولهذا فإن التماس معاني القرآن لا بد أن يكون من المأثور الصحيح عن كلام العرب في شعرهم ونثرهم.

ولذلك لم يجد علماء السلف غضاضة من اللجوء إلى الشعر العربي لتفسير ألفاظ القرآن، بل إنهم حضّوا على ذلك ورغّبوا فيه. فقد رُوي عن "ابن عباس"(68هـ) قوله: «الشِّعْرُ دِيوَانُ العَرَبِ، فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْهِم الحَرْفُ مِنَ القُرْآنِ الذِي أَنْزَلَهُ اللهُ تَعَالَى بِلُغَتِهِمْ رَجَعُوا إِلى دِيوَانِهِم فَالْتَمَسُوا مَعْرِفَةَ ذَلِكَ»[1].

وقال "ابن فارس"(395هـ) في باب "القول في حاجة أهل الفقه والفتيا إلى معرفة اللغة العربية": «إِنَّ العِلْمَ بِلُغَةِ العَرَبِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُتَعَلِّقٍ مِنْ العِلْمِ بِالقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالفُتْيَا بِسَبَبٍ، حَتَّى لاَ غِنَاءَ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ القُرْآنَ نَازِلٌ بِلُغَةِ العَرَبِ، وَرَسُولُ اللهِ عَرَبِيٌّ، فَمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَا فِي كِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَمَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ كُلِّ كَلِمَةٍ غَرِيبَةٍ أَوْ نَظْمٍ عَجِيبٍ، لَمْ يَجِدْ مِنَ العِلْمِ بِاللُّغَةِ بُدًّا»[2].

وقال "الشاطبي"(790هـ):«إِنَّ القُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانِ العَرَبِ عَلَى الجُمْلَةِ، فَطَلَبُ فَهْمِهِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الطَرِيقِ خَاصَّةً...فَمَنْ أَرَادَ تَفَهُّمَهُ فَمِنْ جِهَةِ لِسَانِ العَرَبِ يُفْهَمُ، وَلاَ سَبِيلَ إِلَى تَطَلُّبِ فَهْمِهِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الجِهَةِ»[3].

(1) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، دط، القاهرة–مصر، دت، 294/1.

(2) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة البابي الحلبي، دط، القاهرة–مصر، دت، ص50.

(3) الموافقات، الشاطبي، ضبط وتقديم مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، الخُبَر–السعودية، 1997، 102/2.

المبحث الثاني: مكانة التفسير المعجمي للقرآن الكريم ضمن التفسير اللغوي.

إن للتفسير المعجمي أهميته ومكانته المرموقة بين التفاسير اللغوية الأخرى النحوية والبلاغية وغيرها، وهو يستمد مكانته هذه بالنظر إلى المسائل التالية: فهو من أقدم التفاسير اللغوية، وهو أكثرها كمية ومادة، وهو من أكثر ما حضّ عليه العلماء قديما وحديثا، وأول ما يبدأ المفسر به قبل الاستعانة بأوجه التفاسير اللغوية الأخرى وغيرها.وقد احتفى به علماء التفسير اللغويين وغيرهم، وظهرت فيه مؤلفات مستقلة ومشتركة على مدار القرون منذ ظهور علم التفسير وإلى اليوم.

1)– الحثُّ على الاعتماد على التفسير المعجمي:

لقد حث العلماء على الاعتماد على اللغة وكلام العرب في تفسير ألفاظ القرآن، بل رأوا أنه أول ما ينبغي القيام به عند التفسير، وأكثر ما ينبغي للمفسر التسلح به حينها. قال "الراغب الأصفهاني"(502هـ): «...وَذَكَرْتُ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحْتَاجُ أَنْ يُشْتَغَلَ بِهِ مِنْ عُلُومِ القُرْآنِ العُلُومُ اللَّفْظِيَةُ. وَمِنَ العُلُومِ اللَّفْظِيَةِ تَحْقِيقُ الأَلْفَاظِ المُفْرَدَةِ، فَتَحْصِيلُ مَعَانِي مُفْرَدَاتِ أَلْفَاظِ القُرْآنِ فِي كَوْنِهِ مِنْ أَوَائِلِ المَعَاوِنِ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُدْرِكَ مَعَانِيَهُ»[(1)].

وذكر "أبو حيان الأندلسي"(745هـ) في مقدمة "البحر المحيط" أن: «النَّظَرَ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى يَكُونُ مِنْ وُجُوهٍ – أَوَّلُهَا – عِلْمُ اللُّغَةِ اسْمًا وَفِعْلاً وَحَرْفًا، الحُرُوفُ لِقِلَّتِهَا تَكَلَّمَ عَلَى مَعَانِيهَا النُّحَاةُ، فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِهِمْ، وَأَمَّا الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ...»[(2)].

وقد نبه "الزركشي"(794هـ) على ضرورة معرفة المفسر للغريب، والإحاطة باللغة، وساق قول "مالك بن أنس"(179هـ): «لاَ أُوتَى بِرَجُلٍ يُفَسِّرُ كِتَابَ اللهِ، غَيْرُ عَالِمٍ بِلُغَةِ العَرَبِ، إِلاَّ جَعَلْتُهُ نَكَالاً»[(3)]، ثم قولَ "مجاهد"(104هـ): «لاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ، يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي كِتَابِ اللهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِماً بِلُغَاتِ العَرَبِ»[(4)]. وذكر "الزركشي" أن الكاشف عن معاني القرآن، يحتاج إلى معرفة علم اللغة؛ اسما، وفعلاً،

(1) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، دط، بيروت–لبنان، دت، ص6.

(2) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان، 1993، ص105.

(3) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 292/1.

(4) نفسه، 292/1.

وحرفاً، فالحروف، لقلتها، تكلم النحاة على معانيها، فيؤخذ ذلك من كتبهم، وأما الأسماء والأفعال: فيؤخذ ذلك من كتب اللغة[1].

2)- أسبقية التفسير المعجمي في الوجود بالنظر إلى أوجه التفاسير اللغوية الأخرى:

يعد الاهتمام بالتفسير المعجمي، بالتعرض إلى معاني غريب القرآن الكريم والاهتمام بشرحها، أقدم وجوه التفسير اللغوي لآي القرآن الكريم، لأن معرفة المفسر غريب القرآن من أهم أدواته لمن يريد أن يدرك معانيه[2].

ولقد اتجهت همّة المفسرين عامة، وأهل اللغة منهم خاصة، على بحث مفردات ألفاظ القرآن، وقد سبق علماءُ السلف واللغويين في ذلك، بل إن كتب السلف ورواياتهم في التفسير كانت ملهمة للغويين الذين دونوا اللغة فيما بعد[3]. ولقد طفحت كتب اللغويين بتفاسير الصحابة رضي الله عنهم وتابعيهم لألفاظ القرآن، وليس ذلك بغريب لأن الصحابة كانوا أعلم بكتاب الله وبلغة العرب.

وأوّل من بادر إلى التفسير المعجمي حبر الأمة"عبد الله بن عباس" رضي الله عنه، وقد شاع عنه ذلك المنهج، حتى اختص به في تلك المسائل المعروفة بمسائل نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس[4]. وهو أكثر الصحابة تفسيرا، وقد حمل تفسيرَه الكثيرُ من التابعين، وهو يعد المؤسس الحقيقي لعلم التفسير، فهو الذي نَهّجه ووضع كثيرا من أصوله، واشتهر بأنه يرجع إلى أهل الكتاب في قصص الأنبياء، وأنه كان يعتمد على الشعر القديم في تفسير ألفاظ القرآن الكريم[5].

(1) نفسه، 291/1.

(2) هذه حقيقة ثابتة لا خلاف عليها، وكل الكتب التي اعتنت بعلوم القرآن، أشارت إليها. ينظر: لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، محمد بن لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلامي، ط3، بيروت-لبنان، 1990، ص219-220.

(3) والدليل على ذلك أن اللغويين الأوائل كأبان بن تغلب الجريري(141هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي(183هـ) وغيرهما قد ظهروا في عصر أتباع التابعين وكان التفسير اللفظي قد ظهر في عصر "ابن عباس"(68هـ) رضي الله عنهما قبل ذلك بكثير.

(4) مسائل نافع بن الأزرق هو ليس مصنف قد خطّه صاحبه بيمينه، وإنما هي مسائل رويت عن "عبد الله بن العباس"، ووجدت في كتب علوم القرآن وكتب اللغويين، كالإتقان للسيوطي، والوقف والابتداء لابن الأنباري، والكامل للمبرد، ووصلت من المسائل نسخٌ مخطوطة، وقد قام محمد أحمد الدالي بتحقيقها وإخراجها في شكل كتاب.

(5) تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، شوقي ضيف، دار المعارف، ط7، القاهرة-مصر، دت، ص29.

وكان "عبد الله بن عباس" يقول: «إِذَا سَأَلْتُمُونِي عَنْ غَرِيبِ القُرْآنِ فَالتَمِسُوهُ فِي الشِّعْرِ، فَإِنَّ الشِّعْرَ دِيوَانُ العَرَبِ»[1]. وقال أيضا: «الشِّعْرُ دِيوَانُ العَرَب فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْنَا الحَرْفُ مِنَ القُرْآنِ الذِّي أَنْزَلَهُ اللهُ بِلُغَةِ العَرَبِ رَجَعْنَا إِلَى دِيوَانِهَا فَالْتَمَسْنَا مَعْرِفَةَ ذَلِكَ مِنْهُ»[2].

3)- كثرة مادته ومصنفاته بالمقارنة مع أوجه التفاسير اللغوية الأخرى وغيرها:

إذا نظرنا في مصنفات التفسير وجدناها كلها تتضمن تفاسير معجمية فيما يتعلق بالألفاظ وقضاياها، وهناك مصنفات خُصصت للتفسير المعجمي بصفة منفردة، ككتب غريب القرآن، وما أكثرها[3]، وكتب مجاز القرآن، ومتشابهه ونظائره، ثم أفردت كتب لمفردات القرآن كلها كما فعل "الراغب الأصفهاني" في كتابه "مفردات القرآن"[4].

أما كتب التفاسير اللغوية الأخرى كالتفسير النحوي أو التفسير البلاغي والبياني، فعددها محدود مقارنة بالتفسير المعجمي، وهذا ما جعل "مساعد الطيار" يقول: «إِنَّ أَغْلَبَ التَّفْسِيرِ اللُّغَوِي كَانَ فِي دَلاَلَةِ الأَلْفَاظِ»[5].

ولا يزال التأليف في التفسير المعجمي للقرآن الكريم، لأهميته، مستمرا إلى يوم الناس هذا، مما يعني أن مفردات القرآن على الرغم من محدوديتها، حيث إنها تنتمي إلى مدونة منتهية، إلا أنها تظل دائما بحاجة إلى دراستها والكشف عن معانيها الجليلة. ولقد برز في السنوات القليلة الأخيرة مؤلَّف من مؤلفات التفسير المعجمي، الذي حاول فيه صاحبه أن يوظف فيه نتائج البحث والدراسة في علم اللغة القديم والحديث، لأجل استكناه المعاني العميقة لمفردات كتاب الله العزيز، مرتكزا بالأساس فيها على المعنى الاشتقاقي. وهذا

(1) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، دط، الرياض-العربية السعودية، دت، ص847-848.

(2) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص847.

(3) ويعد النصف الأول من القرن الأول للهجرة بداية التأليف في هذا النوع من المفردات، ولم ينقطع التأليف فيه إلى يومنا هذا، ولا تحصى كل المؤلفات التي عرفها ألفاظ الغريب حتى قال "السيوطي": «أَفْرَدَهُ بِالتَصْنِيفِ خَلاَئِقٌ لاَ يُحْصَوْنَ». ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 113/1.

(4) ذهب "حسين نصار" إلى أن كتاب "مفردات غريب القرآن" للأصفهاني يعدّ قمّة التأليف في غريب القرآن الكريم، من حيث الترتيب والعلاج، وعدَّه رائداً في ترتيبه وعلاجه. ينظر: المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسين نصار، ص37.

(5) التفسير اللغوي، مساعد الطيار، ص38.

المؤلَّف هو "المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم"، للمؤلف "محمد حسن جبل"، أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر[1].

4)- ضرورة التماس التفسير المعجمي أولا قبل التعرض للتفسير بالطرق اللغوية الأخرى:

إن التفسير المعجمي هو أساس لكل تفسير لغوي آخر؛ إعرابي أو بياني، أو أسلوبي، فبعد أن يحدد المفسر دلالة المفردة، يفرغ بعدها لدراسة موضوعه[2]. وهذا الأمر ملاحظ في أغلب التفاسير اللغوية، وكثير من التفاسير الأخرى. ولعل السبب في اعتماد هذه المنهجية هو الأهمية المركزية التي تحتلها الألفاظ بالمقارنة مع التفسير النحوي أو البلاغي والبياني.

وأحسن ما يستدل به على هذه المسألة هو قول "الراغب الأصفهاني" في كتابه "المفردات"، إذ أنه أكثر من خبر هذه المسألة وأفضل من عاناها. حيث قال: «وَذَكَرْتُ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحْتَاجُ أَنْ يُشْتَغَلَ بِهِ مِنْ عُلُومِ القُرْآنِ العُلُومُ اللَّفْظِيَّةُ، وَمِنَ العُلُومِ اللَّفْظِيَّةِ تَحْقِيقُ الأَلْفَاظِ المُفْرَدَةِ، فَتَحْصِيلُ مَعَانِي مُفْرَدَاتِ أَلْفَاظِ القُرْآنِ فِي كَوْنِهِ مِنْ أَوَائِلِ المَعَاوِنِ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُدْرِكَ مَعَانِيَهُ، كَتَحْصِيلِ اللَّبِنِ فِي كَوْنِهِ مِنْ أَوَّلِ المَعَاوِنِ فِي بِنَاءِ مَا يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَهُ...فَأَلْفَاظُ القُرْآنِ هِيَ لُبُّ كَلاَمِ العَرَبِ، وَزُبْدَتُه، وَكَرَائِمُهُ، وَعَلَيْهَا اعْتِمَادُ الفُقَهَاءِ، وَالحُكَمَاءِ فِي أَحْكَامِهِمْ وَحِكَمِهِم، وَإِلَيْهَا مَفْزَعُ حُذَّاقِ الشِّعْرِ، وَالبُلَغَاءِ، فِي نَظْمِهِمْ وَشِعْرِهِمْ، وَمَا عَدَاهَا وَعَدَا الأَلْفَاظِ المُتَفَرِّعَاتِ عَنْهَا، وَالمُشْتَقَّاتِ مِنْهَا هُوَ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهَا كَالقُشُورِ وَالنَّوَى، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَطَايِبِ الثَّمْرَةِ، وَكَالحُثَالَةِ وَالتِّبْنِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى لُبُوبِ الحِنْطَةِ»[3].

وقد ذكر "ابن الأثير"(630هـ) عند حديثه عما يلزم لمعرفة علم الحديث، فقال فيما ملخصه إن أحدهما معرفة الألفاظ، والثاني معرفة معانيه، ولا شك أن معرفة ألفاظه مقدَمةٌ في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عُرِفتْ، تَرَتَّبَتِ المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى[4]. وهذا ما كان يقوم أغلب المفسرين اللغويين وغيرهم، حيث كانوا يبادرون في أغلب الأحوالحوالأأ إلى تحديد دلالة اللفظة ثم يواصلون تفسير كلام الله تعالى بالمناهج اللغوية الأخرى، وغيرها.

(1) ينظر: المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة-مصر، 2010.

(2) ينظر: التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن، ص11، 17.

(3) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، دط، بيروت-لبنان، دت، ص6.

(4) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، تقديم علي الحلبي، دار ابن الجوزي، ط1، الدمام-العربية السعودية، 1421هـ، ص09.

ونضرب مثالا على ذلك، فقد فسّر "الزجاج"(311هـ) في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[1] بقوله: «مَعْنَى "الحَمْدُ": الشُّكْرُ وَالثَّنَاءُ عَلَى اللهِ تَعَالَى. الحَمْدُ رَفْعٌ بِالابْتِدَاء وَقَوْلُهُ "لِلَّهِ" إِخْبَارٌ عَنِ الحَمْدِ، وَالاخْتِيَارُ فِي الكَلاَمِ الرَّفْعُ...»[2]. فهنا، كما نرى، قام صاحب النص بتفسير لفظ "الحمد" أولا، ثم تلى ذلك بذكر الجوانب النحوية للآية. فعلى هذا فالتفسير المعجمي مقدم على التفسير النحوي وغيره، لأهميته.

لقد اتضح لنا، فيما تقدم في هذا المبحث، المكانة الهامة التي يحظى بها التفسير المعجمي بالنسبة إلى بقية التفاسير اللغوية الأخرى. إلا أنه مع هذه المكانة فإنه لا يمكن أن يستغنى به بالتفسير لوحده، دون وجود التفاسير الأخرى. بل الصواب دائما، أن تتظافر كل أوجه التفسير المعروفة والمقبولة عند أهل العلم من أجل الوصول إلى تحديد دلالات كلام الله تعالى. وعلى مكانة التفسير المعجمي المذكورة بين أوجه التفسير الأخرى فإنه مشمول بضوابط وقواعد لتجنبه الشذوذ والزلل والتقصير. وهذا ما سنعالجه في العنصر الآتي.

المبحث الثالث: ضوابط التفسير المعجمي.

أولا– مفهوم "الضابط" في التفسير المعجمي:

ليس التصدي لتفسير كلام الله تعالى متروكا على عواهنه، بل إن له ضوابط في كل منهج من مناهج التفسير المعروفة. والذي يعنينا منها الآن هو الضوابط المتعلقة بالتفسير المعجمي.

1)– خصائص ضوابط التفسير المعجمي:

إن الضوابط التي تتعلق بالتفسير المعجمي، أي ما جاء ليضع القواعد الضرورية في تفسير الألفاظ القرآنية، كثيرة ومتعددة. والملاحظ أن هذه الضوابط المتعلقة بالتفسير المعجمي، والتفسير اللغوي عموما، أنها قد وردت عن المفسرين ممن لم يختصوا بالتفسير المعجمي أساسا، كـ"الطبري"(310هـ) و"القرطبي"(671هـ) و"ابن تيمية"(728هـ)، و"ابن القيّم الجوزية"(751هـ)، وغيرهم، ونجدها في كتب علوم القرآن كـ"الإتقان في علوم القرآن" لـ"السيوطي"، و"البرهان في علوم القرآن" لـ"الزركشي"، وكذلك عند المفسرين اللغويين والمعجميين، وهذا مثل "الراغب الأصفهاني"(502هـ)، في كتابه "المفردات في غريب القرآن"، وفي مقدمته

(1) سورة "الفاتحة"، الآية رقم2.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت–لبنان، 1988، 45/1.

التفسيرية، وعند "حميد الله الفراهي"(1349هـ)، في بعض مصنفاته، كـ"التكميل في أصول التأويل" و"مفردات القرآن".

وبما أن التفسير المعجمي للقرآن الكريم هو فرع من فروع التفسير اللغوي، فإن ضوابطه عندهم تكاد تكون مطابقة لشروط التفسير اللغوي بالخصوص، وإن كان أغلب ما قيل من ضوابط في التفسير اللغوي هو فيما يتعلق بتفسير الألفاظ.

وحينما نتأمل في الضوابط المتعلقة بالتفسير المعجمي، والتي وضعها المفسرون، نجد أنها كانت ترد عند المفسرين بشكلين مختلفين:

1- أن ينصوا على الضوابط في مقدمات التفاسير: وهذا مثل ضوابط التفسير التي خصص لها "ابن تيمية" مقدمة تفسيره، حيث قال: «وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ القُرْآنَ وَالحَدِيثَ إِذَا عُرِفَ تَفْسِيرُهُ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحْتَجْ فِي ذَلِكَ إِلى أَقْوَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ»[1]. فالضابط هنا وجوب تقديم تفسير النبي صلى الله عليه وسلم على غيره كائنا من كان، وعلى المفسرين التزام ذلك، والضابط موجه خاصة للغويين، وهو ضابط واضح ومباشر ومحدد.

2- أنهم كانوا يضعون الضوابط أثناء تفسير لفظة بعينها، فيشيرون إلى الأقوال المختلفة للمفسرين، ثم يرجحون منها ما يرونه حقيقا بالترجيح، وينكرون التفاسير المرفوضة والشاذة، فيتم بذلك وضع الضابط للتفسير المعجمي. وقد كان هذا هو منهج أغلب المفسرين، وهذا ما يمثله "الطبري" في القول التالي: «...وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ بِلُغَاتِ العَرَبِ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللهِ﴾[2] بِكِتَابٍ مِنَ اللهِ، مِنْ قَوْلِ العَرَبِ: أَنْشَدَنِي فُلاَنٌ كَلِمَةَ كَذَا، يُرَادُ بِهِ قَصِيدَةَ كَذَا، جَهْلاً مِنْهُ بِتَأْوِيلِ الكَلِمَةِ وَاجْتِرَاءً عَلَى تَرْجَمَةِ القُرْآنِ بِرَأْيِهِ»[3]. ففي هذا القول "يخطّىء "الطبري" ما ذهب إليه المفسر في تفسير معنى لفظ "الكلمة"، ورأى بأنه فسر اللفظة برأيه لأنه خالف ما ذهب إليه جمهور العلماء، مقتصرا في تفسيره على اللغة لوحدها.

(1) التفسير الكبير، ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، دط، بيروت-لبنان، دت، 119/1.

(2) سورة "آل عمران"، جزء من الآية رقم39.

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر الطبري، تحقيق محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، ط2، القاهرة-مصر، دت، 373/6-374.

2)- الدوافع وراء ضوابط التفسير المعجمي:

يمكن لنا أن نستنبط الأسباب التي أدت بالمفسرين إلى وضع ضوابط وقيود على التفسير المعجمي، كما يلي:

1- أهمية التفسير المعجمي بين التفاسير الأخرى:

وبما أن التفسير المعجمي، يتعلق بالألفاظ فهو حقيق بهذه الضوابط، لأن الألفاظ كما قلنا هي عمدة التفسير، فعلى أساسها يفهم التركيب والسياق في الآية القرآنية. قال "أبو حيان": «وَمَنْ أَحَاطَ بِمَعْرِفَةِ مَدْلُولِ الكَلِمَةِ وَأَحْكَامِهَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ، وَعَلِمَ كَيْفِيَةَ تَرْكِيبِهَا فِي تِلْكَ اللُّغَةِ، وَارْتَقَى إِلَى تَمْيِيزِ حُسْنِ تَرْكِيبِهَا وَقُبْحِهِ، فَلَنْ يَحْتَاجَ فِي فَهْمِ تَرْكِيبٍ مِنْ تِلْكَ الأَلْفَاظِ إِلَى مُفَهِّمٍ وَلاَ مُعَلِّمٍ، وَإِنَّمَا تَفَاوَتَ النَّاسُ فِي إِدْرَاكِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَفْهَامُهُمْ، وَتَبَايَنَتْ أَقْوَالُهُمْ»[1].

ولذلك فقد تحوّطه المفسرون بالضوابط والقيود الضرورية من أجل الوصول إلى استنباط معاني ألفاظ القرآن الكريم، باتباع مناهج صحيحة، تبعد عنه كل شذوذ ونشاز، ونشدانا من خلالها إلى التقليل من حدة الخلاف بين المفسرين في تحديد دلالة لفظة قرآنية.

2- وقوع الخطأ والزلل والشذوذ في التفاسير المعجمية:

فالمفسرون المعجميون، الذين يُعنَون بتفسير ألفاظ القرآن الكريم، هم بشر يلحقهم النقص والنسيان والخطأ، وهم مختلفون في ثقافتهم اللغوية. وقد يجرأ بعضهم، أحيانا، فيتحدث بدون معرفته الكاملة بلغة العرب، أو أنه يتعسف التفسير والتأويل لاعتماده العقل في الاعتقاد والاستدلال، واقتصاره على اللغة مجردة عن غيرها من المصادر الأخرى للتفسير، وبُعدِه عن تفسير السلف وعدم الأخذ به. فإنهم قد وقعوا في أخطاء التفسير. ولهذا فقد وضع المفسرون ضوابط واضحة وقواعد لترجيح الآراء من شأنها تجنيب المفسر الوقوع في الزلل والانحراف عن مراد كلام الله تعالى.

3- استعمال التفسير المعجمي من طرف أصحاب الأهواء والمذاهب الفاسدة:

لقد كان التفسير المعجمي وسيلة ومدخلا لأهل الأهواء والمذاهب الفاسدة، ليتقوّلوا على الله تعالى ويحرفوا كلامه، ويصلوا إلى أغراضهم ويحققوا لمذاهبهم النصر والانتشار.

(1) تفسير البحر المحيط، 104/1.

ولذلك فقد تصدى العلماء لكل هذه التفاسير الشاذة والكاذبة على الله تعالى، والتي تخالف كل عقل ونقل، فوضعت لذلك الضوابط التي تقيد التفسير المعجمي، لتحمي المفسر وتقيه الوقوع في الزلل، والتحريف.

ثانيا– أهم الضوابط التي انتهى إليها المفسرون في التفسير المعجمي:

لقد كثرت الضوابط التي وضعها المفسرون على "تفسير الألفاظ"، وقد حاول كثير من الباحثين جمعها من كتب التفاسير المختلفة، وخصّها بمصنفات تحيط بها. إلا أن الملاحظ عليها أنها متداخلة فيما بينها، حيث يصعب التمييز بينها تمييزا واضحا.

وقد رأيت أنه من الواجب أن نميز ضوابط التفسير المعجمي بين أنواع ثلاثة مهمة، وهي: ضوابط إلزامية أو كلية، وضوابط ترجيحية، وضوابط تتعلق بما يجب على المفسر المعجمي الإلمام به.

1)– الضوابط الإلزامية:

وهي التي يتعيّن على المفسر أن يلتزم بها، وإن الإخلال بها سيؤدي به إلى الزلل والشذوذ في التفسير، وهي التي أطلق عليها "الفراهي" بالأصول الأولية، ووصفها بقوله: «مَا يَعْصِمُ عَنِ الزَّيْغِ فِي التَّأْوِيلِ»[1]. وفيما يلي أهم هذه الضوابط:

1– الالتزام بتفسير ألفاظ القرآن وفق عُرْف العرب حال نزول الوحي أو قبله:

يقصد بكلام العرب كلامهم وقت نزول الوحي حتى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، فما لم تستعمله العرب حينها لا يجوز أن يفسر به كلام الله تعالى، وذلك كالاصطلاحات والمعاني الحادثة المستجدة والتي حدثت بعد عصر التنزيل، لأن الله تعالى خاطب العرب باللغة والعادة والعرف الذي كان موجودا في وقت نزول القرآن.

وهذا الضابط جاء ليصد به تأويلات أهل الفلسفة والكلام، والتفاسير الباطنية، وممن شطط من دعاة التجديد العصري، والتفسير العلمي في تأويلاتهم[2]. ويفيد هذا الضابط كذلك في تقييد مسألة تغيُّر دلالة

(1) التكميل في أصول التأويل، الفراهي، تحقيق محمد سميع مفتي، دط، دت، ص23.

(2) قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، حسين الحربي، دار القاسم، ط1، الرياض–السعودية، 1996، ص355.

الألفاظ من عصر النبوة إلى ما بعده من عصور. فالمعروف عند أهل اللغة أن الألفاظ يصيبها تطور في معانيها بأشكال مختلفة وبأسباب متعددة، كلفظ "السَيَّارَة" التي تغيرت دلالاتها بين عصر الوحي، واليوم، فلا يعقل أن يفسر اليوم المفسر للقرآن بأن معنى لفظ "السَيَّارَة"، الواردة في سورة يوسف مثلا[1]، هو هذه العربة التي هي من مستجدات الحضارة.

فالمفسر عليه أن يتقيد بدلالة الألفاظ بالعرف الذي عرفتها العرب حال أو قبل نزول الوحي.

وقد حضَّ على التزام هذا الضابط علماءُ التفسير من السلف وغيرهم، كـ"عبد الله بن العباس"، و"ابن تيمية"، و"ابن الجوزي"، و"أبو حيان الأندلسي"، و"الشاطبي"(790هـ) حيث قال: «لاَ بُدَّ مِنْ فَهْمِ الشَّرِيعَةِ مِنْ اتِّبَاعِ مَعْهُودِ الأُمِّيينَ، وَهُم العَرَبُ الذِينَ نَزَلَ القُرْآنُ بِلِسَانِهِمْ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَرَبِ فِي لِسَانِهِمْ عُرْفٌ مُسْتَمِرٌّ فَلاَ يَصِحُّ العُدُولُ عَنْهُ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عُرْفٌ، فَلاَ يَصِحُّ أَنْ يُجْرَى فِي فَهْمِهَا عَلَى مَا لاَ تَعْرِفُهُ، وَهَذَا جَارٍ فِي المعَانِي وَالأَلْفَاظِ وَالأَسَالِيبِ...»[2].

والتزم بهذا الضابط كل من تصدى لتفسير كتاب الله تعالى، بأي منهج كان، ولم يشذ عنهم إلا أهل الفرق من الباطنية[3] والرافضة[4]، وبعض المتصوفة وممن شطط في التفسير العلمي.

ومن مثل هذا النوع من التفاسير التي خرجت عن المعهود من كلام العرب، قولهم في تفسير قولهم تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا البَلَدِ الأَمِينِ﴾[1]: التين: أبو بكر، والزيتون: عمر، وطور سينين:

(1) سورة "يوسف"، الآية رقم19.

(2) الموافقات، الشاطبي، ضبط وتقديم مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، الخُبَر–السعودية، 1997، 131/2.

(3) "الباطنية": لقب عام تشترك فيه عدة فرق وينضوي تحت لوائه طوائف متعددة القاسم المشترك بينها تأويل النصوص الشرعية عن معناها الظاهر إلى معان باطنية غير معهودة ومعروف لدى المسلمين شرعاً أو لغة أو عقلاً. والباطنية ترى أن النصوص الدينية لها معنيان: أحدهما ظاهر يفهمه الناس بواسطة اللغة، وبمعرفة أساليب الكلام، والثاني باطن لا يدركه إلا الذين اختصهم الله بهذه المعرفة، وهم يَصلُون إلى إدراك هذه المعاني المحجوبة عن عامة الناس بتعليم الله لهم مباشرة. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، مجموعة من المؤلفين، المكتبة العصرية، ط1، صيدا، بيروت–لبنان، 2010، 607/2. وينظر: موقع الموسوعة الحرة على الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki

(4) قال "ابن تيمية" في أصل تسمية "الرافضة": «مِنْ زَمَنِ خُرُوجِ زَيْدٍ– يَقْصِدُ زَيْدَ بْنِ عَلِيٍّ – افْتَرَقَتْ الشِّيعَةُ إلَى رَافِضَةٍ وَزَيْدِيَّةٍ، فَإِنَّهُ لَمَّا سُئِلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَتَرَحَّمَ عَلَيْهِمَا، رَفَضَهُ قَوْمٌ فَقَالَ لَهُمْ: رَفَضْتُمُونِي. فَسُمُّوا رَافِضَةً لِرَفْضِهِمْ إيَّاهُ، وَسُمِّيَ مَنْ لَمْ يَرْفُضْهُ مِنَ الشِّيعَةِ زَيْدِياً لانْتِسَابِهِمْ إلَيْهِ». ينظر: التفسير الكبير، ابن تيمية، 130/1.

عثمان، والبلد الأمين: علي. فهذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص بأي حال من الأحوال. وقد تعجّب منهم الشيخ "ابن تيمية" أشد العجب[2].

فهذا التفسير من التفاسير الباطنية الذي يذهب بمعاني الألفاظ إلى غير دلالتها المعهودة بها عند العرب وقت نزول القرآن الكريم، مما يسبب التحريف والتقوُّل على الله بلا علم.

والرافضة يوظفّون التفسير المعجمي لأهوائهم فيحرّفون القرآن أيضا، حتى قال عنهم "ابن تيمية": «وَلَهُمْ تَفَاسِيرُ غَرِيبَةٌ مُنْكَرَةٌ وَالعِيَاذُ بِاللهِ»[3].

ففي قوله تعالى: ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾[4]، يفسرونها بقولهم: المراد هنا "بنو أمية". ففي هذا المثال فسّر المفسّر منهم ألفاظ الآية بمعاني مستحدثة جاءت بعد نزول القرآن، فما دليل هؤلاء على أن المراد من تلك الألفاظ القرآنية ما ذهبوا إليه؟

ومن التفسير العلمي الذي عدّ مرفوضا لمخالفته المعهود من كلام العرب وقت نزول الوحي، تفسير "محمد عبده" للطير الأبابيل الواردة في سورة "الفيل" في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾[5] بأنه من جنس البعوض أو الذباب الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض[6].

وقد رد "محمد حسين الذهبي" عليه بقوله: «وَهَذَا مَا لاَ نُقِرُّهُ عَلَيْهِ، لأَنَّ هَذِهِ الجَرَاثِيمَ التِي اكْتَشَفَهَا العِلْمُ الحَدِيثُ لَمْ يَكُنْ لِلْعَرَبِ عِلْمٌ بِهَا وَقْتَ نُزُولِ القُرْآنِ، وَالعَرَبِيُّ إِذَا سَمِعَ لَفْظَ الحِجَارَةِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ لاَ يَنْصَرِفُ ذِهْنُهُ إِلَى تِلْكَ الجَرَاثِيمِ بِحَالٍ مِنَ الأَحْوَالِ، وَقَدْ جَاءَ القُرْآنُ بِلُغَةِ العَرَبِ وَخَاطَبَهُمْ بِمَا يَعْهَدُونَ وَيَأْلَفُونَ...»[7].

---

(1) سورة "التين"، الآيات رقم1-3.

(2) ينظر: شرح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، محمد العثيمين، إعداد وترتيب عبد الله الطيار، دار الوطن، دط، الرياض-السعودية، دت، ص119.

(3) شرح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، محمد العثيمين، ص100.

(4) سورة "الإسراء"، جزء من الآية رقم60.

(5) سورة "الفيل"، الآية رقم3.

(6) ينظر: تفسير "جزء عمّ"، الشيخ محمد عبده، مطبعة مصر، ط3، القاهرة-مصر، 1341 هـ، ص158-159.

(7) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، دط، القاهرة-مصر، دت، 417/2.

2- تقديم تفسير الألفاظ عند السلف على ما عداها:

المعلوم أن السلف أقدرُ بطبقاتهم الثلاثة على تحديد المعنى العربي للقرآن ممن جاء بعدهم، ولذا فإن الرجوع إلى تفسيرهم، واعتباره في نقل اللغة مما لا بد منه، لأنهم إما عرب تُنقل عن مثلهم اللغة، كالصحابة وكبار التابعين، وإما أن يكونوا في عصر الاحتجاج، كصغار التابعين، وكبار أتباع التابعين، الذين عاصرهم اللغويون الذين نقلوا اللغة ودونوها. فقد قال "الشاطبي": «وَمَا نُقِلَ مِنْ فَهْمِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي القُرْآنِ فَإِنَّهُ كُلُّهُ جَارٍ عَلَى مَا تَقْتَضِي بِهِ العَرَبِيَّةُ، وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ»[1]. ومما ينبغي التنبيه له أن تفسير الصحابي خصوصا مقدم على تفسير اللغوي كائنا من كان هذا اللغوي، وبهذا قال جمع من العلماء أو أشار[2].

ولا يقصد بهذا الضابط تقديس للسلف أو الصحابة، أو الحكم عليهم بأنهم مبرؤون من الخطأ، بل المسألة أن أراءهم في التفسير اللغوي يحكم بعربيتها، لما تقدم وتحدثنا عنه. والمؤكد عنهم كذلك أنهم لا يتقولون على كلام الله تعالى بما لا يعلمون، فإن خفي عليهم شيء سكتوا عنه.

واللغويون يطلقون على السلف "أهل التفسير"، فأنّى وُجدت العبارة فيقصد بها الصحابة والتابعون وتابعوهم. والتزام هذا الضابط، في تقديم رأي أهل التفسير من السلف، سواء كانوا من الصحابة أو التابعين، في تفسير ألفاظ القرآن الكريم، يعمل على تضييق مساحة الخلاف بين المفسرين، والسلامة من التفسيرات الشاذة لألفاظه، وحتى لا يدخل المفسر، بذلك، في حكم "التفسير بالرأي"[3] الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم.

ولقد التزم بهذ الضابط عموم أصحاب "التفسير المعجمي" أي الالتزام بقول السلف في تفسير ألفاظ القرآن حتى وإن بدا لهم أنها تخالف ما ظنوا أنه مخالف لعرف العرب في ذلك. قال "ابن قتيبة": «وَكِتَابُنَا هَذَا

(1) الموافقات، 404/3.

(2) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار، ص568.

(3) ليس كل تفسير بالرأي هو المقصود بما نهى عنه الرسول (ص) في أحاديثه المعروفة، بل لهذا المعنى أحكام وضوابط، ولمزيد من التفصيل في المسألة، ينظر: تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، في المقدمة رقم3، 28/1-37.

مُسْتَنْبَطٌ مِنْ كُتُبِ المفَسّرِينَ، وَكُتُبِ أَصْحَابِ اللُّغَةِ العَالِمِينَ، لَمْ نَخْرُجْ فِيهِ عَنْ مَذَهِبِهِم...»[1].وهذا ما سار عليه كل من "الأزهري" و"أبو جعفر النحاس"، والزجّاج"، و"الفرّاء"، و"الرّاغب الأصفهاني"، وغيرهم.

ومثال ذلك: في تفسير لفظ "التفث" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾[2]، قال "أبو جعفر النحاس": «...عَنْ "ابن عباس": التَّفَثُ: الحَلْقُ، وَالتَّقْصِيرُ، وَالرَّمْيُ، وَالذَّبْحُ، وَالأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ وَاللِّحْيَةِ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَقَصُّ الأَظَافِرِ. وَكَذَلِكَ هُوَ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، أَيْ الخُرُوجُ مِنَ الإِحْرَامِ إِلَى الحِلِّ، لاَ يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ إِلاَّ مِنَ التَّفْسِيرِ»[3].

وكذلك ردَّد "الأزهري" في "التهذيب" القول نفسه، حيث قال بعد أن ذكر تفسير "ابن عباس"، ثم تلاه بقول "الفراء": «...قَالَ الزَجَّاجُ: التَّفَثُ أَهْلُ اللُّغَةِ لاَ يَعْرِفُونَهُ إِلاَّ مِنَ التَّفْسِيرِ»[4]. فـ"النحّاس"، و"الزجّاج"، و"الأزهري"، على ما بدا من النصين، يسلِّمون بتفسير "أهل التفسير" في هذه اللفظة، وإن لم يتناه إلى علمهم عنها شيء في ذلك من لغة العرب.

وإذا كان ذلك هو سلوك عموم اللغويين في التفسير المعجمي في تسليمهم بأقوال علماء السلف في ذلك، فإنه قد ورد عن بعض اللغويين في تفاسيرهم المعجمية، تفاسير للمفردات تخالف رأي السلف، حيث كان يبدوا لهم أن ما يذهب إليه بعض المفسرين من السلف في تفسيرهم للألفاظ، أنها تفاسير غريبة وليست معهودة عن العرب. فهؤلاء اللغويون كانوا يكتفون بمعرفتهم الخاصة بلغة العرب في تفسير الألفاظ، ولا يعنيهم من تفسير السلف إلا ما ذكر على سبيل الاستئناس. وكأنّ غيرهم من السلف ليسوا من أهل العربية، أو أنهم يفسرون القرآن على أهوائهم.

وممّن عرف بهذا المنهج من المفسرين المعجميين "أبو عبيدة معمر بن المثنى" في كتابه "مجاز القرآن". فقد جاء فيه مسائل كثيرة يرد فيها أقوال السلف في دلالة الألفاظ، وكان يخطّئ فيها جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين. وقد كان معتمده في التفسير على اللغة وحدها.

(1) تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، دط، بيروت–لبنان، 1978، ص4.

(2) سورة "الحج"، جزء من الآية رقم29.

(3) معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد الصابوني، جامعة أم القرى، ط1، مكة–السعودية، 1989، 402/4.

(4) تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية للتأليف، دط، القاهرة، دت، مادة "تفث"، 266/14.

ولأن "أبا عبيدة" قد عرف عنه هذا المنهج في التفسير[1]، كان محل انتقاد كبير من معاصريه الذين عابوا عليه منهجه ذاك، كما ذُكر عن "الأصمعي"(216هـ)، و"أبي حاتم السجستاني"(250هـ)، و"الأزهري"، و"علي بن حمزة البصري"(375هـ)، و"الفرّاء"، الذي تمنّى أن يضرب "أبا عبيدة" لمسلكه في تفسير القرآن[2].

وقد رد "الطبري" على "أبي عبيدة" تفسيره للفظة من ألفاظ القرآن، لأنه ذهب بها إلى مذهب شذّ به عن جميع السلف، ووصفه بـ"من لا علم له بأقوال السلف"، حيث قال: «وَكَانَ بَعْضُ مَنْ لاَ عِلْمَ لَهُ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ مِمَّنْ يُفَسِّرُ القُرْآنَ بِرَأْيِهِ عَلَى مَذْهَبِ كَلاَمِ العَرَبِ، يُوَجِّهُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[3] إِلَى: وَفِيهِ يَنْجَوْنَ مِنَ الجَدْبِ وَالقَحْطِ بِالغَيْثِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ مِنَ العَصَرِ وَالعُصْرَةِ، أَيْ بِمَعْنَى المَنْجَاةِ...وَذَلِكَ تَأْوِيلٌ يَكْفِي مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَى خَطَئِهِ خِلاَفُهُ قَوْلَ جَمِيعِ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ»[4].

وفي تفسير لفظ "الطلح" في قوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ﴾[5]، قال "أبو عبيدة" في كتابه "المجاز": «زَعَمَ المُفَسِّرُونَ أَنَّهُ المَوْزُ، وأَمَّا العَرَبُ، الطَّلْحُ عِنْدَهُمْ شَجَرٌ عَظِيمٌ كَثِيرُ الشَّوْكِ...»[6]. فهذا اعتراض ضمني من "أبي عبيدة" على ما ذهب إليه المفسرون في تفسير لفظة "الطلح". لأن العرب، في رأيه، لا تعرفه باسم الموز. وقد ذكر "الطبري" أن "عبد الرحمن بن زيد بن أسلم" ذكر أن أهل اليمن يسمون الموز "الطلح"[7].

---

(1) ذكرنا هنا "أبا عبيدة" بشكل خاص لأنه اشتهر بهذا المنهج، نظرا لاعتداده بسعة علمه بكلام العرب، ومشافهته للأعراب. إلا أنه وجد هذا السلوك عند بعض المفسرين، ومن هؤلاء "أبو حيان الأندلسي"، حيث ذكر مرة أن أهل التفسير قد أخطأوا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ في الآية رقم24 من سورة "يوسف"، لأنهم لم يُعمِلوا سنن العرب في الكلام. ولذلك فقد عزم على عدم ذكر أقوال المفسرين الذين يخالفون كلام العرب، حيث قال: «...وَقَدْ طَهَّرْنَا كِتَابَنَا هَذَا مِنْ نَقْلِ مَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِمَّا لاَ يَلِيقُ ذِكْرُهُ، وَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ لِسَانُ العَرَبِ وَمَسَاقُ الآيَاتِ الَّتِي فِي السُّورَةِ...». ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 295/5.

(2) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة-مصر، دت، 16/1-17.

(3) سورة "يوسف"، جزء من الآية رقم49.

(4) جامع البيان، الطبري، تحقيق محمود شاكر، 131/16-132.

(5) سورة "الواقعة"، الآية رقم29.

(6) مجاز القرآن، أبو عبيدة، 250/2.

(7) جامع البيان، الطبري، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، ط1، القاهرة-مصر، 2001، 312/22.

ومما خالف "أبو عبيدة" فيه تفسير السلف في بعض الألفاظ، وعُدَّ شاذا، تفسيره للفظ "الصُّورِ" في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾[1]، ونحوها من الآيات، فقد فسرها "أبو عبيدة" بقوله: «يُقَالُ إِنَّهَا جَمْعُ صُورةٍ تُنْفَخُ فِيهَا رُوحُهَا فَتَحْيَا، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ سُورُ المدِينَةِ، واحِدَتُهَا سُورَةٌ، وَكَذلِكَ كُلُّ مَا عَلا وَارْتَفَعَ، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ[2]:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَعْطَاكَ سُورَةً***تَرَى كُلَّ مَلْكٍ دُونَهَا يَتَذَبْذَبُ»[3]. ففي هذا التفسير لـ"أبي عبيدة" لم يشر فيه إلى أي قول من أقوال السلف، وإنما اعتمد فيه على مجرد اللغة، وقد أجمع المفسرون بخطأ هذا التفسير. ومعنى لفظ "الصُّورِ" الواردة في الآيات القرآنية هو بوق أو قرن ينفخ فيه المَلَك إيذانا بقيام الساعة[4].

وقد رد العلماء على "أبي عبيدة" وبينوا خطأه بأدلة من القرآن نفسه، ومن السنة النبوية ومن اللغة[5].

وخلاصة القول في هذا الضابط أن تفسير الصحابة والتابعين وغيرهم من أهل السلف مقدم في تفسير الألفاظ، حتى وإن بدا للمفسر المعجمي أنها تخالف كلام العرب، ويجب حمل ذلك على أنه لم ينته إلى علم المفسر علم في ذلك، وأما الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم من التابعين فقد كانوا على دراية بكلام العرب أولا ثم إنهم كانوا أكثر الناس ورعا فلا يمكنهم أن يتقولوا على كلام الله تعالى بما لا يعلمون.

3- وجوب مراعاة مصادر التفسير الأخرى حين القيام بالتفسير المعجمي:

يقصد بهذا الضابط أنه لا يمكن أن نستقل بالتفسير المعجمي لوحده مجردا دون باقي مصادر التفسير الأخرى، كالتفسير بالقرآن، والتفسير بالسنة النبوية، والتفسير بأسباب النزول، وأقوال الصحابة، ومراعاة المخاطب والمخاطب به، والسياق اللغوي والقرائن التي تحف بالخطاب حال التنزيل.

---

(1) سورة الأنعام، جزء من الآية رقم73.

(2) ينظر ديوان "النابغة الذبياني"، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت-لبنان، 1996، ص28.

(3) مجاز القرآن، أبو عبيدة، 196/1.

(4) جامع البيان، الطبري، تحقيق عبد الله التركي، 339/9-340، و416/15-419.

(5) وقد قال "النحاس": أن الذي قاله "أبو عبيدة" في تفسيره للفظ "الصور": «لا يَعْرِفُهُ أَهْلُ التَّفْسِيرِ وَلاَ أَهْلُ اللُّغَةِ. وَأَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ جمَ ْعَ صُورَةٍ صُوَرٌ». (معاني القرآن، 503/5-504). ولقد رد "الأزهري"، في تهذيبه ببراهين لغوية، ما ذهب إليه "أبو عبيدة" في تفسير لفظ "الصور". (ينظر: التهذيب، 228/12-229).

فليس كل ما ثبت في اللغة صح حمل لفظ القرآن عليه. لأنه وجد أن الاستقلال بالتفسير المعجمي لوحده، في بعض الأحيان، دون النظر في هذه المصادر يوقع في الخطأ. قال "القرطبي": «فَمَنْ لَمْ يُحْكِمْ ظَاهِرَ التَّفْسِيرِ وَبَادَرَ إلى اسْتِنْبَاطِ المَعَانِي بِمُجَرَّدِ فَهْمِ العَرَبِيَّةِ كَثُرَ غَلَطُهُ، وَدَخَل فِي جُمْلَةِ مَنْ فَسَّرَ القُرْآنَ بِالرَّأْيِ...وَالنَّقْلُ والسَّمَاعُ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهُ فِي ظَاهِرِ التَّفْسِيرِ أَوَّلاً لِيَتَّقِيَ بِهِ مَوَاضِعَ الغَلَطِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَّسِعُ الفَهْمُ وَالاسْتِنْبَاطُ»[1].

ونجد "الزمخشري" أحيانا يردُّ بعض الأوجه في التفسير، ويطلق عليها أنها من بدع التفسير، مع أن لها وجها في العربية غير أن السياق لا يقبلها. فمن هذه المواضع قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنَ اَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[2]: ومن بدع التفاسير تفسير بعضهم "السليم" باللديغ من خشية الله[3].

ومعروف أن العرب تطلق لفظ "السليم" على "اللديغ" تفاؤلا بالسلامة، والسَّلْمُ: لدغ الحية[4].

فتفسير المفسر لفظة السليم باللديغ هو صحيح في لغة العرب، ولكن لا يصح حمل اللفظ القرآنية عليه، لأن السياق القرآني لا يسمح بذلك، أو أنه أحيانا يكون هناك نص نقلي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن أحد الصحابة أو التابعين، فينبغي الركون إليه وإن كان مخالفا للتفسير المعجمي الذي يتعلق باللفظة داخل اللغة مجردة، ولكن حين يتعلق باللفظ القرآني فإنه له معاملة خاصة.

وذكر "ابن عطية" في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾[5]، بأن معنى "مستخف": الظاهر، من قولهم خفيت الشيء إذا أظهرته. ولكن "ابن عطية" استدرك وقال: «وَهَذَا القَوْلُ وَإِنْ كَانَ تَعَلُّقُهُ بِاللُّغَةِ بَيِّنًا فَضَعِيفٌ؛ لأَنَّ اقْتِرَانَ اللَّيْلِ بِالمُسْتَخْفِي، وَالنَّهَارَ بِالسَّارِبِ يُرَدُّ عَلَى هَذَا القَوْلِ»[6].

وحذر "ابن تيمية" رحمه الله من الوقوع في الخطأ في التفسير إذا ذهل المفسر عن هذه القاعدة، فقال: «...وَالجِهَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْمٌ فَسَّرُوا القُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يَسُوغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلاَمِهِ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ العَرَبِ، مِنْ

(1) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت-لبنان، 2006، 59/1.

(2) سورة "الشعراء"، الآية رقم89.

(3) ينظر: الكشاف، الزمخشري، تعليق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط3، بيروت-لبنان، 2009، ص763.

(4) لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، دت، القاهرة-مصر، مادة "سلم"، 292/12، العمود رقم2.

(5) سورة "الرعد"، الآية رقم10.

(6) المحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2001، 20/10.

غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى المتَكَلِّمِ بِالقُرْآنِ وَالمنَزَّلِ عَلَيْهِ وَالمخَاطَبِ بِهِ...فَهَؤُلاءِ رَاعُوا اللَّفْظَ وَمَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ العَرَبِيُّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا يَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ وَلِسِيَاقِ الكَلاَمِ»[1].

وتطبيق هذا الضابط يؤدي إلى التقليل من هوة الخلاف الذي يسببه تعدد وجوه التفسير، ثم إنه يحمي المفسر من الوقوع في التعارض مع مصادر نقلية لها قداستها أكثر من قداسة اللغة، ويجنبه الوقوع في مخالفة جمهور المفسرين، والابتعاد بذلك عن الشذوذ في التفسير.

وأكثر ما يتجلى فيه خطورة وأهمية هذا الضابط في تحديد دلالة الألفاظ اللغوية والشرعية والعرفية، خاصة إذا وقع الخلاف بشأنها ولم يكن بالإمكان ترجيح إحداها على الأخرى، فهذا الضابط يساهم في تحديد دلالة اللفظ القرآني من كل ذلك، بالاعتماد على ما جاء من دلالة اللفظ في مصادر التفسير المذكورة.

فقد جاء الشرع بمصطلحات جديدة على العرب، وإن كان أصل اللفظ لا يزال باقيا متضمنا في المصطلح، بل إن القرآن جمع بين مختلف دلالات اللفظ اللغوية والعرفية والشرعية، وذكر كل منها في موضع من المواضع.

والقرآن في مجيئه بالدلالة الشرعية للفظ إنما كان ذلك بتقييده بأحكام معينة تجعله يخرج من الدلالة اللغوية العامة إلى الدلالة الشرعية الخاصة[2].

ومعلوم أن مظنة الدلالات الشرعية والعرفية للألفاظ، في أغلب الأحوال، تلك المصادر المعروفة والمذكورة للتفسير. ولذلك لا بد من اللجوء إليها للوقوف على حقيقة دلالة اللفظ. ولهذا قال "الفراهي": «أَمَّا المعَانِي الشَّرْعِيَّةُ كالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَالحَجِّ، مَأْخُوذَةٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ القُرْآنِ، فَالقُرْآنُ أَصْلُ هَذِهِ المعَانِي وَلَيْسَتْ هَذِهِ المعَانِي أَصْلاً لِلْقُرْآنِ» [3].

(1) مجموع الفتاوى، 13/355-356.

(2) كَتَبَ في موضوع "تطور دلالة الألفاظ العربية والإسلامية" كوكبة من علماء اللغة، كأبي حاتم الرازي (322هـ)، في كتابه: الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق حسين الهمذاني، مركز البحوث الدراسات اليمني، ط1، صنعاء-اليمن، 1994، ص17. وابن فارس، في كتابه: الصاحبي في فقه اللغة، ص78-79.

(3) ينظر: مفردات القرآن، الفراهي، ص78.

وفي تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وإِذْ قَالَ مُوسَى لفَتَاهُ﴾[1]، اختلفوا في دلالة من هو فتى موسى عليه السلام، بين كونه خادما لموسى، أو أن يكون شخصا محددا باسمه.

ولكن وجد حديث للنبي صلى الله عليه وسلم يذكر فيه بأنه "يوشع بن نون"، فلا حاجة هنا للغوي أن يتمسك بالدلالة اللغوية، في كونه خادما لموسى مستدلا بذلك بأن "الفتى" عند العرب تطلق على الخادم وحسْب[2].

ويدخل في هذا الضابط، كذلك، عدم استقلال التفسير المعجمي لوحده دون باقي التفاسير اللغوية الأخرى، كالنحوي والبلاغي، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار السياق اللغوي بأكمله للآية، حيث إن اللفظ القرآني ليس بمعزل من سياقه اللغوي. وعليه فالسياق اللغوي يكون حاسما في كثير من الأحيان في تحديد دلالة اللفظ من بين عدة احتمالات واردة.

ومن بين المسائل المهمة في تحديد دلالة اللفظ، بالنظر إلى سياقاتها، النظر في وجوه اللفظ ونظائره، والنظر كذلك في كليات الألفاظ. حيث يظهر من كتب الوجوه والنظائر، وما أشير إلى كليات الألفاظ، في بعض المظان، أن بحث الألفاظ فيها يتعلق مباشرة بالنص القرآني، حيث يستنبط المفسّر معاني الوجوه والنظائر من الآيات مباشرة، ويقتنصها من السياق القرآني الذي وردت فيه اللفظة، ولذا فقد كثرت عندهم الوجوه في بعض الألفاظ بسبب النظر في الاستعمال السياقي، دون الاقتصار على أصل المدلول اللغوي[3].

وهذه الميزة، أي الاهتمام بالسياق القرآني، قد تحلى بها "الراغب الأصفهاني"، في "مفرداته"، حيث كان يعطي أهمية للسياق القرآني للفظة، وقد لقي استحسانا في ذلك من المفسرين، حتى أشاد به "الزركشي"، حيث قال: «اعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: وَرَدَ تَفْسِيرُهُ بِالنَّقْلِ عَمَّنْ يُعْتَبَرُ تَفْسِيرُهُ، وَقِسْمٌ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَقْلٌ عَنْ الْمُفَسِّرِينَ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَطَرِيقُ التَّوَصُّلِ إلَى فَهْمِهِ النَّظَرُ إلَى مُفْرَدَاتِ الْأَلْفَاظِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ وَمَدْلُولَاتِهَا، وَاسْتِعْمَالِهَا بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَهَذَا يَعْتَنِي بِهِ "الرَّاغِبُ" كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ "الْمُفْرَدَاتُ" فَيَذْكُرُ قَيْدًا زَائِدًا عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ فِي تَفْسِيرِ مَدْلُولِ اللَّفْظِ؛ لأَنَّهُ اقْتَنَصَهُ مِنَ السِّيَاقِ»[4].

(1) سورة "الكهف"، جزء من الآية رقم60.

(2) ينظر: الأقوال الشاذة في التفسير، عبد الرحمن الدهش، إصدارات الحكمة، ط1، بريطانيا، 2004، ص119-120.

(3) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار، ص95.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 291/1، و172/2.

2)- الضوابط الترجيحية في التفسير المعجمي:

ونقصد بهذه الضوابط تلك القواعد التي يلجأ إليها المفسر المعجمي، وبها يتمسك حين احتمال اللفظ أكثر من معنى، وهي التي قصد بها "الفراهي" بقوله: «مَا يَهْدِي إِلَى الحِكَمِ التِي يَتَضَمَّنُهَا كِتَابُ اللهِ»[1].

وهذه الضوابط كان قد حددها بعض الأصوليين، لتعلقها بمسائل احتملت أكثر من تفسير، وهي تستعصي حتى على النحارير من العلماء. فقد قال "الزركشي": «وَكُلُّ لَفْظٍ احْتَمَلَ مَعْنَيَيْنِ فَصَاعِدًا فَهُوَ الذِي لاَ يَجُوزُ لِغَيْرِ العُلَمَاءِ الاجْتِهَادُ فِيهِ، وَعَلَى العُلَمَاءِ اعْتِمَادُ الشَّوَاهِدِ وَالدَلائِلِ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَعْتَمِدُوا مُجَرَّدَ رَأْيِهِمْ فِيهِ»[2]. ولذا فقواعد الترجيح هذه تُعين المفسر المعجمي على اتخاذ القرار الصحيح في تفسير اللفظ القرآني. وقد اجتهد بعض الأصوليين في التفسير وعلماء القرآن في وضعها احتياطا واحتراسا. وتتمثل أهم هذه الضوابط في الآتي:

1- حمل ألفاظ القرآن على المعنى الأشهر والأثبت في كلام العرب دون الشاذ والضعيف:

يجب أن تفسر ألفاظ القرآن وتحمل على أحسن المحامل، وأفصح الوجوه، فلا يحمل على معنى ركيك، ولا لفظ ضعيف، وإنما يحمل على المعروف عند العرب من الأوجه المطردة دون الشاذة والضعيفة، ويحمل على الأكثر استعمالا دون القليل والنادر. فالذي نحن بصدد تقديمه الآن هو قاعدة ترجيحية، تتعلق بترجيح المشهور والأثبت من معاني اللفظ من في مقابل معاني شاذة وقليلة وضعيفة لم تسمع إلا نادرا عن العرب.

وقد نصّ على اتباع هذا الضابط جمهرة من العلماء، مفسرون ولغويون، واستعملوه في ترجيح تفاسير الألفاظ من بين اختيارات عديدة مطروحة بين أيديهم. واحتفى به "الطبري" أيما احتفاء، حيث قال: «إِنَّ الكَلاَمَ إِذَا تُنُوزِعَ فِي تَأْوِيلِهِ، فَحَمْلُهُ عَلَى الأَغْلَبِ المَعْرُوفِ وَالأَشْهَرِ مِنْ مَعْنَاه أَحَقُّ وَأَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ مَا لَمْ تَأْتِ حُجَّةٌ مَانِعَةٌ مِنْ ذَلِكَ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهَا»[3]. وقال في موضع آخر: «وَغَيْرُ جَائِزٍ حَمْلُ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى وَوَحْيِهِ –جَلَّ ذِكْرُهُ– عَلَى الشَّوَاذِ مِنَ الكَلاَمِ وَلَهُ فِي المَفْهُومِ الجَارِي بَيْنَ النَّاسِ وَجْهٌ صَحِيحٌ مَوْجُودٌ»[4]. وقال في

(1) ينظر: التكميل في أصول التأويل، الفراهي، ص23.

(2) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 166/2.

(3) جامع البيان، الطبري، تحقيق محمود شاكر، 221/7.

(4) نفسه، 468/2.

تفسير قوله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾[1]: «وَتَوْجِيهُ مَعَانِي كَلامِ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ إِلَى الأَشْهَرِ الأَعْرَفِ مِنْ مَعَانِيهِ أَوْلَى مَا وُجِدَ إِلَيهِ سَبِيلٌ مِنْ غَيْرِهِ»[2].

فعلّق "الفراهي" على كلامه في نسخته من تفسير "الطبري": «هُوَ الأَصْلُ الذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ كَثِيرًا»[3].

وقال "أبو جعفر النحّاس": «وَالوَاجِبُ أَنْ يُحْمَلَ تَفْسِيرُ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الظَّاهِرِ وَالمَعْرُوفِ مِنَ المَعَانِي إِلاَّ أَنْ يَقَعَ دَلِيلٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ»[4].

ومن تطبيقات هذا الضابط، ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ﴾[5]. فقد اختلف المفسرون في معنى "فار التنور". فقال بعضهم: انبجس الماء من وجه الأرض، وفار التنور، وهو وجه الأرض. وقال آخرون: هو تنوير الصبح من قولهم: نوّر الصبح تنويراً. وقال آخرون: معنى ذلك: وفار على الأرض وأشرفِ مكانٍ فيها بالماء، وقال التنور: أشرفُ الأرضِ. وقال آخرون: هو التنور الذي يختبز فيه.

فقال "الطبري"، بعد أن ساق هذه الأقوال مسندة إلى أصحابها: «وَأَوْلَى هَذِهِ الأَقْوَالِ عِنْدَنَا قَوْلُهُ: "التَّنُّورُ" قَوْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ التَّنُّورُ الذِي يُخْبَزُ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ المَعْرُوفُ مِنْ كَلاَمِ العَرَبِ، وَكَلاَمُ اللهِ لاَ يُوَجَّهُ إِلاَّ إِلَى الأَغْلَبِ الأَشْهَرِ مِنْ مَعَانِيهِ عِنْدَ العَرَبِ، إِلاَّ أن تَقُومَ حُجَّةٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ بِخِلاَفِ ذَلِكَ، فَيَسْلَمُ لَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، إِنَّمَا خَاطَبَهُمْ بِمَا خَاطَبَهُمْ بِهِ، لِإِفْهَامِهِ مَعْنَى مَا خَاطَبَهُمْ بِهِ»[6].

من هذا المثال الجلي، يتضح لنا مفهوم هذا الضابط، حيث إنه من بين مجموعة من الاحتمالات التي قال بها المفسرون، رجح "الطبري" القول الذي يوافق المشهور والمعروف من كلام العرب.

(1) سورة "الإسراء"، جزء من الآية رقم16.

(2) جامع البيان، الطبري، تحقيق عبد الله التركي، مطبعة هجر، ط1، القاهرة–مصر، 2001، 532/14.

(3) مفردات القرآن، الفراهي، ص66.

(4) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، ط2، 1985، 132/5.

(5) سورة "هود"، جزء من الآية رقم40.

(6) جامع البيان، الطبري، تحقيق محمود شاكر، 319/15–321.

وقد أكّد "الفراهي" على هذا الضابط وجعله من الأصول المرجحة للتأويل، فقال: «المَعْنَى الذِّي كَثُرَ فِي كَلامِ العَرَبِ لا يَنْبَغِي تَرْكُهُ إلاَّ لِصَارِفٍ قَوِيٍّ، فَإِذَا تَسَاوَى الوُجُوهُ الأُخَرُ وَهِيَ النَّظْمُ وَالمُوَافَقَةُ بِبَاقِي القُرْآنِ وَصَرِيحِ العَقَائِدِ فَلا بُدَّ أَنْ نَأْخُذَ المَعْنَى الشَّائِعَ»[1].

ومن ثم فإن "الفراهي" يرى أن "الشَّوَى" في قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[2] بمعنى لحم الساق، لأن هذا المعنى هو الشائع في كلام العرب، ثم هو الأوفق بالسياق وباقي القرآن، وليس كما ذهب إليه "عبد القادر الدهلوي"، حيث ظن أنه "الكَبِدُ"[3].

ولقد كان "الفراهي"، لا يلتفت إلى المعنى الشاذ في تفسير ألفاظ القرآن، وهذه القاعدة عنده من الأصول الأولية للتأويل، ورأى أنه مدعاة للفتنة واختلاف الأمة، فقال: «يَجِبُ أَنْ نَتْرُكَ المَعْنَى الشَّاذَّ الَّذِي لَمْ يُثْبَتْ فِي اللُّغَةِ كَمَا قِيلَ فِي مَعْنَى "التَّمَنِّي" أَنَّهُ هُوَ التِّلاوَةُ، وَمَا فَزِعُوا إِلَى هَذَا المَعْنَى الشَّاذِّ الَّذِي لَمْ يُثْبَتْ إِلاَّ فِرَارًا مِنْ بَعْضِ الإِشْكَالِ، وَهَذَا أَفْتَحُ لأَبْوَابِ الفِتْنَةِ وَاخْتِلافِ الأُمَّةِ...» [4].

وليس هذا الضابط مطلوقا على عواهنه، وإنما هو مقيّد بالضابط الذي ذكرناه في الضوابط الإلزامية، وهو قول الصحابة وعلماء السلف مقدم على غيره من التفاسير، حتى وإن بدا للمفسر أنها تخالف المعهود من كلام العرب. ولذلك كان المقرّون لهذا الضابط، كما مر بنا، يؤكدون في قولهم دائما على مسألة: "ما لم تقم حجة على اعتماد المعنى غير المشهور".

2- حمل ألفاظ القرآن على التباين أولى من حملها على الترادف:

إن الترادف هو وجود لفظين أو أكثر بإزاء المعنى، نحو الإنسان والبشر، والحرج والضيق، واليم والبحر، والرجز والرجس، والأسد والليث.

قال "الجرجاني"(816هـ) في "التعريفات": «التَرَادُفُ عِبَارَةٌ عَنِ الاتِّحَادِ فِي المَفْهُومِ، وَقِيلِ هُوَ تَوَالِي الأَلْفَاظِ المُفْرَدَةِ الدَّالَةِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ»[5].

(1) التكميل في أصول التأويل، الفراهي، تحقيق محمد سميع مفتي، دط، دت، ص87.

(2) سورة "المعارج"، الآية رقم16.

(3) التكميل في أصول التأويل، الفراهي، ص87-88.

(4) نظام القرآن، الفراهي، الدائرة الحميدية، ط1، الهند، 2008، ص32.

(5) معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق محمد المنشاوي، دار الفضيلة، دط، القاهرة-مصر، دت، ص50.

وقال في موضع آخر: «المُتَرَادِفُ مَا كَانَ مَعْنَاهُ وَاحِدًا وَأَسْمَاؤُهُ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ ضِدُّ المُشْتَرَكِ، أَخْذًا مِنَ التَرَادُفِ الذِي هُوَ رُكُوبُ أَحَدٍ خَلْفَ آخَرَ، كَأَنَّ المَعْنَى مَرْكُوبٌ، وَاللَّفْظَيْنِ رَاكِبَانِ عَلَيْهِ»[1].

ولقد وقع خلاف بين أئمة اللغة في وقوعه في اللغة من عدمه، وليس المقام يسمح بتناول هذه المسألة في عموم اللغة، وإنما نعالج منها ما يهمنا فيها، وهو ما تعلق منها بالقرآن الكريم.

فالترادف في ألفاظ القرآن الكريم قد وقع بشأنه خلاف بين العلماء، بين من مؤيد لوجوده وبين منكر له.

فمن المنكرين "الراغب الأصفهاني"، حيث قال: «وأُتْبِعُ هَذَا الكِتَابَ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَنَسَأَ فِي الأَجَلِ بِكِتَابٍ يُنْبِئُ عَنْ تَحْقِيقِ الأَلْفَاظِ المُتَرَادِفَةِ عَلَى المَعْنَى الوَاحِدِ، وَمَا بَيْنَهَا مِنَ الفُرُوقِ الغَامِضَةِ، فَبِذَلِكَ يُعْرَفُ اخْتِصَاصُ كُلِّ خَبَرٍ بِلَفْظٍ مِنَ الأَلْفَاظِ المُتَرَادِفَةِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَخَوَاتِهِ، نَحْوَ ذِكْرِ القَلْبِ مَرَّةً وَالفُؤَادُ مَرَّةً وَالصَدْرُ مَرَّةً، وَنَحْوُ ذِكْرِهِ تَعَالَى فِي عَقِبِ قِصَّةٍ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، وَفِي أُخْرَى: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[3]، وَفِي أُخْرَى ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[4]، وَفِي أُخْرَى: ﴿لِقَوْمٍ يَفقَهُونَ﴾[5]، وَفِي أُخْرَى: ﴿لأُولِي الأَبْصَارِ﴾[6]...وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَعُدُّهُ مَنْ لاَ يُحِقُّ الحَقَّ وَيُبْطِلُ البَاطِلَ أَنَّهُ بَابٌ وَاحِدٌ، فَيُقَدِّرُ أَنَّهُ إِذَا فَسَّرَ الحَمْدُ لِلَّهِ بِقَوْلِهِ الشُّكْرُ لِلَّهِ، وَلاَ رَيْبَ فِيهِ بِلاَ شَكَّ فِيهِ فَقَدْ فَسَّرَ القُرْآنَ وَوَفَّاهُ التِّبْيَانَ...»[7]. وقال شيخ الإسلام (ابن تيمية): «إِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا فِي أَلْفَاظِ القُرْآنِ فَإِمَّا نَادِرٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وَقَلَّ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاه، بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاه، وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ القُرْآنِ»[8].

(1) نفسه، ص167.

(2) سورة "الروم"، جزء من الآية رقم37.

(3) سورة "يونس"، جزء من الآية رقم24.

(4) سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم230.

(5) سورة "الأنعام"، جزء من الآية رقم98.

(6) سورة "آل عمران"، جزء من الآية رقم13.

(7) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص6.

(8) مجموع فتاوى ابن تيمية، ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، دط، المدينة المنورة–العربية السعودية، 2004، 341/13.

وذهب بعض العلماء إلى جواز وقوع الترادف في القرآن، لأنه واقع في اللغة. والقرآن نزل بلغة العرب وعلى أساليبها، وفنون كلامها، والترادف من ذلك[1].

وفي الحقيقة حينما نتأمل أدلة الفريقين من المثبتين والمنكرين للترادف في اللغة وفي القرآن الكريم، نجدها تختلف لاختلاف التصورات والرؤى للمسألة، وليس الخلاف على حقيقة المسألة، فالترادف موجود إذا أخذنا في الحسبان مسائل معينة، وهو غير موجود أيضا بالنسبة لاعتبارات أخرى[2].

إلا أن الحقيقة التي يجب الركون إليها أن لألفاظ القرآن خصوصية ما يجب أخذها بعين الاعتبار حين التفسير. لأن كلام الله تعالى دقيق، وهو في غاية الإبداع والفصاحة والبلاغة والبيان، وكل مفردة قد جُعلت في موضعها اللائق بها، وكل لفظ في موضعه يؤدي معنى لا يؤديه غيره من الألفاظ. وظاهر القرآن التفريق بين معاني الألفاظ، حيث فرّق بين لفظ وآخر، مما يدل على وجوب اهتمام المفسر بالفروق بين الألفاظ، وأن لا يجزم بترادف الألفاظ ولها بدون وجه ثابت صحيح[3].

ولهذا فقد وقف المفسرون المعجميون من الترادف موقفا خاصا، فـ"الراغب الأصفهاني" اهتم كثيرا بالعلاقة بين الألفاظ، وقدّر أهمية تحديد المعنى الدقيق للألفاظ، فنفى القول بالترادف وخاصة بين مفردات القرآن الكريم، إذ يرى أن الأصل في الألفاظ أن تكون مختلفة بحسب اختلاف المعاني. ولكن لما كانت الألفاظ بتراكيبها المختلفة متناهية، والمعاني بلا نهاية، وغير المتناهي لا يحويه المتناهي؛ جاء تخلف هذا الأصل في بعض الحالات كما في الاشتراك[4].

وانطلاقا من تقديره لأهمية تحديد المعنى الدقيق للألفاظ اجتهد في كتابه "المفردات في غريب القرآن" في تحري الدقة في شرح الألفاظ، وتفسير معاني الكلمات في مواضعها من الآيات، واجتهد في الكشف عن العلاقة القائمة بين مادة الكلمة الواحدة في وجوه استعمالاتها المختلفة، ومواقعها المتعددة في النص القرآني، فلمّ شمل متناثراتها وجمعَ متفرقاتها. وقد قدم بذلك خدمة كبيرة للمفسرين وأعانهم كثيرا على فهم النصوص،

(1) من أشهرهم: "ابن الأثير"، و"ابن العربي" من القدامى. ومن المحدثين: "صبحي الصالح"، و"إبراهيم أنيس".

(2) ينظر في تفصيل المسألة: الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، محمد الشايع، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض-السعودية، 1993.

(3) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، حسين الحربي، ص484-486.

(4) مقدمة جامع التفاسير، الراغب الأصفهاني، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، ط1، الكويت، 1984، ص29.

وإدراك الفروق بين المعاني الألفاظ التي يعتقد أنها متحدة المعنى، وقد كان معينه في ذلك، كما قلنا، السياق الذي ترد فيه المفردة فكان بذلك يورد قيدا زائدا على أهل اللغة[1].

ومن المفسرين المعجميين الذين يؤمنون بالفروق الدقيقة بين الألفاظ التي يعتقد فيها الترادف في القرآن الكريم، "الفراهي" في كتابه "مفردات القرآن"، وحذّر المفسر من الوقوع في وهم التطابق بين اللفظين في المعنى، وعليه أن يراعي هذه المسألة أيما مراعاة، فقال: «المُرَادِفَةُ لِغَيْرِهَا قِسْمَانِ: المُطَابِقُ لِمُرَادِفِهِ مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ، وَهَذَا قَلِيلٌ جِدًّا، وَالثَّانِي: مَا يُوَافِقُهُ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا، وَمِنْهُ مُعْظَمُ الوَهْمِ، فَرُبَّمَا يَظُنُّونَهُمَا مُتَّحِدَتَيْنِ، وَكَثِيرٌ مَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ لَطِيفٌ لاَ يَفْطِنُ بِهِ غَيْرُ المُمَارِسِ بِاللِّسَانِ، فَيَلْتَبِسُ عَلَيْهِ بَعْضُ مَعَانِي الكَلاَمِ، مِثْلُ لَفْظِ "الفَزَعِ" أَوَّلُ كَلِمَةٍ شَرَحَهَا صَاحِبُ "الكَامِلِ"[2] رَحِمَهُ اللهُ، وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الأَزْهَرِي...»[3].

والقاعدة التي يحسن بالمفسر المعجمي أن يعمل بها في مسألة الترادف في القرآن الكريم، هي حمل ألفاظ القرآن على التباين أولى من حمله على الترادف كما ذهب إليه "الزركشي"، حيث قال: «إِنَّ التَرَادُفَ خِلافُ الأَصْلِ، فَإِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُرَادِفًا أَوْ مُتَبَايِنًا فَحَمْلُهُ عَلَى التَبَايُنِ أَوْلَى...فَمِنْ ذَلِكَ "الخَوْفُ" وَ"الخَشْيَةُ" لاَ يَكَادُ اللُّغَوِيُّ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَلاَ شَكَّ أَنَّ الخَشْيَةَ أَعْلَى مِنَ الخَوْفِ، وَهِيَ أَشَدُّ الخَوْفِ، فَإِنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ شَجَرَةٌ خَشِيَّةٌ إِذَا كَانَتْ يَابِسَةً وَذَلِكَ فَوَاتٌ بِالكُلِيَّةِ؛ وَالخَوْفُ مِنْ قَوْلِهِمْ نَاقَةٌ خَوْفَاءُ، إِذَا كَانَ بِهَا دَاءٌ وَذَلِكَ نَقْصٌ وَلَيْسَ بِفَوَاتٍ، وَمِنْ ثَمَّةَ خُصَّتْ الخَشْيَةُ بِاللهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾[4]»[5].

فالتأمل الدقيق في الألفاظ التي يُعتقَد بترادفها في السياق الذي تندرج فيه يفضي إلى إدراك الفرق الدقيق بين معانيها. وقد أكدنا من قبل على ضرورة مراعاة السياق القرآني في تفسير الألفاظ، لأن ألفاظ القرآن هي ملوك الألفاظ وأجلها بالنسبة إلى باقي الألفاظ، كما أن معانيه هي كذلك.

(1) لقد أشار "الراغب" في مقدمة كتابه "المفردات"، كما أسلفنا، إلى أنه سيتبع كتابه هذا كتابا يوضح فيه حقيقة الفروق بين الألفاظ التي تبدو للنظرة الأولى أنها مترادفة، بينما هي ليس كذلك. إلا أنه لا يُعرف شيء عن هذا الكتاب بعد.

(2) يقصد به "المبرد" مصنف الكتاب المشهور "الكامل في اللغة والأدب".

(3) مفردات القرآن، الفراهي، ص101-104.

(4) سورة "الرعد، جزء من الآية رقم21.

(5) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، ط3، القاهرة-مصر، 1981، 78/4.

ثم إن إيراد اللفظ في القرآن معطوفا على لفظ آخر يقترب منه في المعنى فلم يكن على سبيل التكرار، بل كما قال "الزركشي"، إن مجموع المترادفين يحصِّل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يحدث معنى زائدا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ[1].

وهناك قاعدة ذهبية نبه إليها "الفراهي" في مسألة الترادف، وهي ضرورة اللجوء إلى تفسير الصحابة والتابعين في تفسير هذه الألفاظ، حيث قال: «...وَمِنْ أَنْفَعِ شَيْءٍ فِي هَذَا البَابِ مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَإِنَّهُمْ كَثِيرًا مَا فَسَّرُوا كَلِمَةً بِمُرَادِفِهَا حَسْبَمَا أُرِيدَ فِي مَوْضِعٍ خَاصٍّ، وَظَنَّ المتَأَخِّرُونَ أَنَّهُمَا مُتَّحِدَانِ وَمُتَطَابِقَانِ مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ، فَأَخْطَأُوا صَحِيحَ مَعْنَى الكَلِمَةِ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي تَفْسِيرِ كَلِمَةٍ جَامِعَةٍ، فَإِنَّهُمْ يُفَسِّرُونَهَا بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ لَهَا بِبَعْضِ الوُجُوهِ، مَثَلاً "تَوَفَّاهُ اللهُ" تَفْسِيرُهُ: أَمَاتَهُ اللهُ، فَتَظُنُّهُمَا مُتَطَابِقَتَيْنِ، وَهُوَ وَهْمٌ، فَإِنَّ التَوَفِّيَ أَعَمُّ مِنَ الإِمَاتَةِ»[2].

3- حمل ألفاظ القرآن على الحقيقة الشرعية والعرفية أولى من حملها على الحقيقة اللغوية:

إذا دار اللفظ بين معنيين هو في أحدهما حقيقة لغوية، وفي الآخر حقيقة شرعية، فالشرعية أولى إلا أن تدل قرينة على إرادة اللغوية.

ففي إرادة الحقيقة اللغوية، نحو قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[3]. ففي هذه الآية في لفظ "وَصَلِّ" قد يتنازع المعنيان اللغوي، وهو إرادة الصلاة التي تعني الدعاء مطلقا، والشرعي، الذي يعني الصلاة المخصوصة ذات الأحكام الشرعية، ولكن يرجح المعنى اللغوي فيها ويصرف المعنى الشرعي لدليل في الحديث المشهور عن الحديث المروي عن عبد الله بن أبي أوفى[4].

ومثل ما اختلف فيه المعنيان وقدم فيه الشرعي، قوله تعالى في المنافقين: ﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾[5]، فالصلاة في اللغة الدعاء وفي الشرع هنا الوقوف على الميت للدعاء له بصفة مخصوصة.

(1) نفسه، 477/2.

(2) مفردات القرآن، الفراهي، ص104-105.

(3) سورة "التوبة"، جزء من الآية رقم103.

(4) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين الحربي، ص401.

(5) سورة "التوبة"، جزء من الآية رقم84.

فيقدم المعنى الشرعي لأنه هو المقصود للمتكلم المعهود للمخاطب، وأما منع الدعاء لهم على وجه الإطلاق فمن دليل آخر[1].

وكذلك إذا دار بين الحقيقة اللغوية والعرفية، فالعرفية أولى لطريانها على اللغة، ولو دار بين الشرعية والعرفية، فالشرعية أولى لأن الشرع ألزم[2].

وقال "الشيخ العثيمين" في "أصول التفسير": «وَإِنْ اختَلَفَ المِعْنَى الشَّرْعِيُّ وَاللُّغَوِيُّ، أُخِذَ بِمَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعِيُّ، لأَنَّ القُرْآنَ نَزَلَ لِبَيَانِ الشَّرْعِ لا لِبَيَانِ اللُّغَةِ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يَتَرَجَّحَ بِهِ المِعْنَى اللُّغَوِيُّ فَيُؤْخَذُ بِهِ»[3].

وقد اعتمد هذه القاعدة الترجيحية جمهور العلماء من المفسرين والفقهاء والأصوليون، وغيرهم.

4- حمل ألفاظ القرآن على الظاهر أولى من حملها على غيره من التمثيل والتخييل والمجاز:

تنازع المفسرون في تفسير ألفاظ القرآن، بين حملها على المجاز أم على الحقيقة، فمنهم من حملها على الحقيقة وله أدلته في ذلك، ومنهم من حملها على المجاز بسبب أن القرآن جاء بلغة العرب وهي تحتمل المجاز الذي يعني الخروج على الحقيقة.

ولكن الأصل والأرجح في هذه المسألة أن تحمل ألفاظ القرآن على الحقيقة أولى من أن تحمل على المجاز، ولا يعمل بالمجاز إلا في ضوء أربعة شروط، حددها "ابن القيم" في الآتي[4]:

الأول: بيان امتناع إرادة الحقيقة، وصحة ذلك.

الثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عيَّنه وإلا كان مفتريا على اللغة.

الثالث: بيان تعيين ذلك المحمَلِ إن كان له عدة مجازات.

الرابع: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة.

(1) ينظر: أصول في التفسير، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، دط، الدمام-السعودية، 2008، ص33.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 167/2.

(3) أصول في التفسير، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ص33.

(4) ينظر: بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، دط، دت، ص1660.

وهذه القاعدة في ترجيح معنى اللفظ بين الحقيقة والمجاز، هي قاعدة مشهورة عند الأصوليين، وهم يكادون يتفقون على أصلها.

ويعود السبب في اتخاذ هذه القاعدة في أصول التفسير، إلى أن المجاز كان مدخلا للوقوع في الغلط في التأويل. ولم يختلف المسلمون وتتشعب بهم الطرق والنحل والملل إلا من باب المجاز[1]. ولذلك فقد شدد العلماء في هذه القاعدة، واعتمدوا عليها. ومن هؤلاء:

- "أبو بكر بن العربي"(543هـ): قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾[2]، «قِيلَ هُوَ حَقِيقَةٌ، وَقِيلَ عَبَّرَ بِهِ عَنْ دِمَشْقَ وَجِبَالِهَا، أَوْ مَسْجِدِهَا، وَلاَ يُعْدَلُ عَنِ الحَقِيقَةِ إِلَى المجَازِ إِلاَّ بِدَلِيلٍ»[3].

- القاضي "أبو محمد بن عطية"(546هـ): ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمْ المُفْلِحُونَ﴾[4]، ذكر الخلاف في معنى الوزن والموازين، ثم رجح القول الذي يقول بأنه الميزان الحقيقي له عمود وكفتان، ثم ذكر الأدلة من الحديث الشريف وغيرها التي تؤكد ما ذهب إليه[5].

- و"أبو حيان الأندلسي"(745هـ): ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ البِرُّ بِأَنْ تَأتُوا البُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنِ البِرُّ مَنْ اتَّقَى﴾[6]، وفي معرض ذكره لأسباب نزول هذه الآية، خلص بترجيح الرأي القائل بأن المراد من لفظ "البيوت"، هو حقيقة اللفظ لا مجازه، ثم قال: «وَمُلَخَّصُ هَذِهِ الأَسْبَابِ تَظَافَرَتْ عَلَى أَنَّ البُيُوتَ أُرِيدَ بِهَا الحَقِيقَة، وَأَنَّ الإِتْيَانَ هُوَ المجِيءُ إِلَيْهَا ، وَالحَمْلُ عَلَى الحَقِيقَةِ أَوْلَى مِنْ ادِّعَاءِ المجَازِ»[7].

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، القاهرة-مصر، 1973، ص103.

(2) سورة "التين"، الآية رقم1.

(3) أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، مراجعة محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت-لبنان، 2003، 414/4.

(4) سورة "الأعراف"، الآية رقم8.

(5) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 375/2.

(6) سورة "البقرة"، جزء من الآية رقم189.

(7) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 71/2.

وهذا الضابط الترجيحي أكثر ما يمس ألفاظ القرآن المتعلقة بأسماء الله تعالى وصفاته والأمور الغيبية، فإنه يتعين على المفسر المعجمي أن يقف عند حدود ما جاء عن تفسير الصحابة والمفسرين من السلف، فهو الرأي السديد المنقذ من الضلال.

3)- الضوابط التي تتعلق بما ينبغي على المفسر المعجمي الإلمام به:

ونقصد بها ما يجب أن يتحلى ويتمتع به المفسر المعجمي من ثقافة لغوية تفيده في معرفة دلالة ألفاظ القرآن الكريم، وهذه الضوابط ليست على سبيل الوجوب والإلزام، ولكن كلما تمكن المفسر من أدواتها كلما كان تفسيره لألفاظ القرآن الكريم دقيقا، ومفيدا، وكان أقدر على الوقوف على معاني كلام الله تعالى، واستنباط نكات وفوائد في معاني الألفاظ. ومن هذه القواعد أو الأدوات؛ معرفة الكليات والأفراد في القرآن، والاهتمام بالدلالة الاشتقاقية لألفاظ القرآن، و لفاظ القرآنألإلمام بعادات العرب في الجاهلية ومعرفة أيامهم، والمعرفة بالكتب السماوية والعقائد الأخرى، والاهتمام بالسياق اللغوي المحيط باللفظة، وغير ذلك. وفيما يلي بسط للحديث في أهم تلك المسائل:

1- معرفة الكليات والأفراد في القرآن الكريم:

يقصد بالكليات الألفاظ أو الأساليب الواردة في القرآن الكريم على معنى المطرد. أما الأفراد فيقصد بها الألفاظ أو الأساليب التي أتت في القرآن الكريم بمعنى مفرد غير المعنى الذي تستعمل فيه عادة. ومثل ذلك ما قاله "ابن فارس": «كُلُّ مَا فِي القُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ "البُرُوجِ" فَإِنَّهَا الكَوَاكِبُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ﴾[1]، إِلاَّ التِي فِي سُورَةِ "النِّسَاءِ" ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾[2] فَإِنَّهَا القُصُورُ الطِّوَالُ، المُرْتَفِعَةُ فِي السَّمَاءِ الحَصِينَةُ»[3]. فإن المعنى الأول عام في كل القرآن، والمعنى الذي في سورة "النساء" فرد خاص بهذا الموضع. وقد اهتم العلماء بهذا النوع، ومن أهمهم "أحمد بن فارس"(395هـ) في كتابه "الأفراد"، ونقل أجزاء منه "بدر الدين الزركشي" في كتابه "البرهان"[4]. و"السيوطي" في كتابه "الإتقان في علوم القرآن"[5]،

(1) سورة "البروج"، الآية رقم1.

(2) سورة "النساء"، جزء من الآية رقم78.

(3) أفراد كلمات القرآن العزيز، أحمد بن فارس، تحقيق حاتم الصالح الضامن، دار البشائر، ط1، دمشق-سوريا، 2002، ص09.

(4) البرهان في علوم القرآن، 105/1.

(5) الإتقان في علوم القرآن، 156/2-165.

و"معترك الأقران في إعجاز القرآن"[1]، و"ابن عقيلة المكي"(1150هـ) في كتابه "الزيادة والإحسان في علوم القرآن"[2].

كما أن لـ"الراغب الأصفهاني" اهتماما بالكليات في كتابه "المفردات في غريب القرآن"، وقد جمعها محققه "صفوان داوودي" في خاتمته.

ولـ"ابن عاشور" في تفسيره "التحرير والتنوير" اهتمام بذلك حيث أشار إلى أنه استقرأ القرآن الكريم، وأظهر اصطلاحات عدة من خلال نظمه وكلمه، وسماها "عادات القرآن"[3].

فمعرفة الكليات والأفراد في ألفاظ القرآن الكريم مفيدة جدا للمفسر المعجمي، ذلك أنه سيعرف المعنى الكلي في جميع الألفاظ المتكررة في القرآن، كما سيعرف ما يستثنى منها. وكل ذلك يعني أن الألفاظ القرآنية في دلالتها ينبغي أن تطلب في ضوء السياق الذي تندرج فيه.

ويدخل في هذا العنصر كذلك معرفة الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، وينطبق عليها ما قلناه على الكليات، والأفراد.

2- معرفة الدلالة الاشتقاقية والمعاني الجامعة للألفاظ القرآنية:

إن الاشتقاق هو أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ" كما قال "الفخر الرازي"[4]، وذلك حسما للتردد الذي يقع فيه دارس تفسير القرآن الكريم، أو الباحث في معاني مفرداته، عندا يواجه بأن هناك أقوالا كثيرة في بيان معنى المفردة أو العبارة القرآنية.

وإنما كان الاشتقاق أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ، لأنه يقوم على استمداد معاني الألفاظ من استعمال العرب لها، ولا يخفى أن استعمال العربي للفظ في معنى معيَّن هو الحجة في هذا؛ لأن العربي هو أهل اللغة، وهو هكذا عبر بها عما في نفسه. وشأن العربي في هذا شأن أهل كل لغة. وعلماء

(1) معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي، ضبط أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1988، 562/3-570.

(2) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ط1، الشارقة-الإمارات العربية المتحدة، 2006، النوع 106، 216/5-249.

(3) التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، 124/1.

(4) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الفخر الرازي، دون تحقيق، دار الفكر، ط1، بيروت-لبنان، 1981، المسألة الأولى من الباب الأول من الكتاب الأول في الاستعاذة، 21/1.

اللغة القدامى عايشوا العرب، وعرفوا ما يقصدون بكلامهم: مفرداته وعباراته، فرصدوا ذلك في المعاجم. ودراسة علماء اللغة المتأخرين للاستعمالات العربية وتفسيراتها تتيح تحرير معانيها عند الحاجة إلى ذلك.

ثم إن كل لفظ مشتق من تركيب ما فإنه يحمل معنى ذلك التركيب أو فرعا منه ضرورة لوحدة الأصل التي هي خصيصة العربية، ولأن ذلك هو معنى الاشتقاق، وبذا تبين وجه صحة قول الفخر الرازي إن الاشتقاق هو أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ.

يضاف إلى ذلك أن الاشتقاق يعد فيصلا في الحكم بعروبة اللفظ؛ فقد أطبقوا على أن التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي تكون بصحة الاشتقاق[1]. أي أن اللفظ المشكوك في عروبته تثبت عروبته، إذا كان على إحدى الصيغ العربية، بصحة اشتقاقه من لفظ صحيح العروبة، بأن يكون معنياهما متجانسين. ووجه ذلك الإطباق أن المأخذ الاشتقاقي (اللفظ الذي تشتق منه كلمات أخرى) له معنى عربي وأريج عربي. فإذا تناسب اللفظان في المعنى وأريج البيئة، فإذا تناسب اللفظان في المعنى وأريج البيئة، وكان أحدهما ثابت العروبة، كان ذلك التناسب دليلا على عروبة اللفظ الآخر.

والسبيل إلى تحرير المعنى الدقيق لكل مفردة من المفردات القرآنية بالاشتقاق تخطيا للخلاف اللفظي (والأقوى من اللفظي في حالة المشترك): هو إيجاد ضابط أو معيار يوزن به ويطمئن إلى سلامة تحديد معاني مفردات القرآنية. ومن البديهي أن يكون ذلك المعيار مستمدا من لغة العرب، أي من كلمات اللغة العربية وعباراتها، لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين.

وقد تبين لعدد من علمائنا العرب المتقدمين ومن المهتمين بالاشتقاق[2]، ومن العلماء بمفردات القرآن[3]، أن كل أسرة كلمات، أي كل تركيب بمفرداته له معنى محوري جامع.

فالمعنى المحوري الجامع هو الضابط وهو المعيار الذي يحتكم إليه في تقرير ما هو الدقيق من تفسيرات الأئمة للمفردة والعبارة القرآنية، أو قولهم المراد بها.

(1) ينظر: الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت–لبنان، 1997، ص117.

(2) كالزجاج(310هـ)، وابن جني(392هـ)، وابن فارس(395هـ).

(3) كالراغب الأصفهاني، في المفردات، والسمين الحلبي(756هـ) في كنز الحفاظ.

ولقد برز في الآونة الأخيرة مؤلَّف من مؤلفات التفسير المعجمي، الذي حاول فيه صاحبه أن يوظف فيه نتائج البحث والدراسة في علم اللغة القديم والحديث، لأجل استكناه المعاني العميقة لمفردات كتاب الله العزيز، مرتكزا بالأساس فيها على المعنى الاشتقاقي. وهذا المؤلَّف هو "المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم"، للمؤلف "محمد حسن جبل"، أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر.

وقد وضّح في مقدمة كتابه الطويلة، منهجه في التفسير، مشيرا إلى تميزه عن باقي التفاسير المعجمية في هذا النهج، فقال: «فَهَذَا الذِي بَيْنَ يَدَيْكَ، أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ، مُعْجَمٌ لِمُفْرَدَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مُوَثَّقٌ وَمُؤَصَّلٌ لُغَوِيًا وَتَفْسِيرِيًا، وَفِيهِ، مَعَ ذَلِكَ، مِنَ العَلاَقَاتِ الاشْتِقَاقِيَةِ الصَّحِيحَةِ قَدْرٌ قَلَّمَا تَجَمَّعَ فِي كِتَابٍ آخَرَ. ثُمَّ هُوَ يُطْلِعُكَ عَلَى الكَثِيرِ مِنْ تَكْيِيفَاتِ العَرَبِ لِعَنَاصِرِ بِيئَتِهِمْ. وَهُوَ بِاخْتِصَارٍ، يَضَعُ فِي يَدِكَ مِفْتَاحًا لِفِقْهِ اللُّغَةِ العَرَبِيَةِ، وَيُقَدِّمُ أَمَامَكَ رَائِدًا رَاشِدًا إِلَى أَسْرَارِهَا؛ حُرُوفًا وَكَلِمَاتٍ وَعِبَارَاتٍ»[1].

ولقد كان يهدف المؤلف في معجمه إلى ضبط عملية تحديد المعاني، وهذا الضابط يتمثل في ربط مفردات كل تركيب بمعنى عام واحد سماه "المعنى المحوري لمفردات التركيب". وقد طبّق ذلك المعنى على كل ما ورد من مفردات التركيب في القرآن الكريم، مبينا وجه انتمائه إلى ذلك المعنى العام، وكذلك مبينا وجه انتماء كل مفردة غير قرآنية من التركيب إلى ذلك المعنى.

وللوقوف على هذا المنهج الاشتقاقي في هذا التفسير المعجمي، نقدّم النموذج التالي. فقد جاء في باب "السين" (التراكيب السينية): «"أسس": ﴿أَفَمَنْ اسَّسَ بُنْيَانَه عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ امْ مَّنْ اسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾[2]. أُسُّ البِنَاءِ: مُبْتَدَؤُهُ. الأُسُّ- مُثَلَّثَةٌ، والأَسَاسُ، وَالأَسَسُ-مُحَرَّكَةٌ: أَصْلُ البِنَاءِ/قَاعِدَتُهُ التِي يُبْنَى عَلَيْهَا [الراغب]. والأُسُّ-بالضَمِّ: قَلْبُ الإِنْسَانِ، وَبَقِيَةُ الرَّمَادِ بَيْنَ الأَثَافِي.

*المِعْنَى المِحْوَرِيُ: قَوِيٌّ (صُلْبٌ أَوْ حَادُّ الأَثَرِ) فِي عُمْقٍ يُنْصَبُ أو يَتَكَوَّنُ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ: كَأَسَاسِ البِنَاءِ يَكُونُ قَوِيّاً عَمِيقاً فِي الأَرْضِ وَيَقُومُ عَلَيْهِ البِنَاءُ (وَمِنْهُ آيَةُ التَرْكِيبِ)، وَقَلْبُ الإِنْسَانِ فِي الجَوْفِ وَهُوَ أَوَّلُ مُتَكَوِّنٍ فِي الرَّحِمِ [ق]- وَقَدْ ثَبَتَ هَذَا بِالدِرَاسَاتِ الحَدِيثَةِ (نُشِرَ ذَلِكَ فِي مَجَلَّةِ تَايِمْ ص23، يونية1974).

(1) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، محمد حسن جبل، ص5.

(2) سورة "التوبة"، جزء من الآية رقم109.

وَبَقِيَةُ الرَّمَادِ تَتَرَبَّى بَيْنَ الأَثَافِي وَتُسَاعِدُ فِي اتِّقَادِ النَّارِ مَرَّةً ثَانِيَةً. وَمِنْهُ: الأَسِيسُ: أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ، وَالعِوَضُ (يُحْفَظُ قِيمَةُ الشَيْءِ فَيُحْفَظُ أَصْلُهُ)...»[1].

ويلاحظ من خلال هذا النص المعجمي في "المعجم المؤصَّل"، أن صاحبه يركِّز كثيرا على الجانب الاشتقاقي وعلى ربط المعاني المتعددة للفظ "المفَسّر" وردِّها إلى المعنى المحوري.

ويدخل في معرفة الاشتقاق كذلك، تتبع استعمالات اللفظ، والنظر في أصله في اللغات السامية، لأنه يساهم في تحديد دلالة الألفاظ التي يعتقد أنها لها أصل في هذه اللغات، وهذا ما كان يقوم به "الفراهي" في تفسيره للألفاظ، حيث يقول: «فَإِذَا اشْتَبَهَ المعْنَى فَطَرِيقُ التَّوْضِيحِ تَتَبُّعُ اسْتِعْمَالِ لَفْظِهِ، كَمَا فَعَلْنَا مَعَ لَفْظِ "عَصْر"، وَ"آلاَء"، وَالنَّظَرِ فِي أَصْلِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ فِي أَخَوَاتِ العَرَبِيَّةِ كَالعِبْرِيَّةِ وَالسُرْيَانِيَّةِ»[2].

إذن فهذه من أهم الأدوات اللغوية وغيرها مما يجب على المفسر المعجمي أن يتمتع به، وهي ليست كل شيء فالمقام لا يسمح بذكرها كلها. وخلاصة القول فيما ذكر، أن على المفسر المعجمي ألا يتصدى لتفسير مفردات كتاب الله تعالى إلا بعد أن يكون ملما بلغة العرب، وبعد أن يتمكن من علوم القرآن.

(1) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، محمد حسن جبل، ص933.

(2) مفردات القرآن، الفراهي، ص114.

الخاتمة:

بعد هذا السير الحثيث في مضامين هذا البحث، الذي خصصناه لدراسة "التفسير المعجمي"، حيث قمنا فيه بتحديد موضوع "التفسير المعجمي"، وتبيان مكانته ضمن التفسير اللغوي، وصولا إلى تحديد أهم ضوابطه. فإنه يجدر بنا في هذه الخاتمة أن ندلي بأهم النتائج المتوصل إليها، وأهم التوصيات المقترحة، بما يسهم في بناء علم أصول التفسير:

أولا)– النتائج والخلاصات:

1– التفسير المعجمي مصطلح جديد لموضوع قديم، يُعنَى بتبيان معاني ألفاظ القرآن الكريم في ضوء كلام العرب الموثوق منه، وهو من أقدم وأهم مناهج التفسير، وهذا المصطلح هو الأنسب في نظرنا لهذا الموضوع، من بين عدد من المصطلحات التي عرف بها، كالتفسير اللفظي، والتفسير اللغوي، والغريب، لأن "المعجمية" هي المقاربة التي تضطلع بدراسة الألفاظ بناء ودلالة، وقد ارتبطت بدراسة المعاجم اللغوية.

2– لقد عرف التفسير المعجمي تطورا وتناميا في مادته ونهجه على مر الزمن، فقد بدأ بألفاظ الغريب المحدودة، تتمثل في ما يعرف بمسائل نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس رضي الله عنه، حتى استقر في مصنفات خاصة تجمع كل مفردات القرآن الكريم، وترتبها ترتيبا معجميا وتقوم بتفسيرها تفسيرا يوافق نهج أصحاب المعاجم اللغوية، معطية للسياق القرآني أهميته. ويعد كتاب "مفردات غريب القرآن" لـ"الراغب الأصفهاني"، النموذج الأوفى في التفاسير المعجمية، من حيث الجمع والترتيب، ومن حيث منهج الشرح والالتزام بضوابط التفسير المعجمي.

3– إن التفسير المعجمي للقرآن الكريم، يُعنى بالدلالة اللفظية للقرآن الكريم، فمدونته هي ألفاظ القرآن، بما لها من خصوصيات يتعين على المفسر أن يراعيها ولا ينبغي أن يعاملها كبقية ألفاظ اللغة المجردة، لأن اللفظة القرآنية تحمل دلالات لغوية وعرفية وشرعية، وهي موجودة ضمن سياق معين، ويفترض بها الدقة والبلاغة والبيان، وينبغي فيها مراعاة المخاطب والمخاطب به. وهذه الأمور كلها ينبغي أن تؤخذ في الحسبان حين التصدي للتفسير المعجمي، وإلا فإنه سيهضم حقها.

4– للتفسير المعجمي ضوابط كثيرة ومتنوعة، وقد وضعت الضوابط المعجمية حماية للنص القرآني من الخطأ والزلل، خاصة وأن التفسير المعجمي كان مدخلا لأهل الأهواء والمذاهب. فهذه الضوابط جاءت

لتحمي اللفظة القرآنية من سوء التأويل. ويكون ذلك بسبب تحميل اللفظة القرآنية أكثر مما ينبغي، أو بسبب التقصير في حقها وجعلها كأي لفظة من ألفاظ اللغة.

5- يمكن حصر ضوابط التفسير المعجمي في أنواع ثلاثة، هي كالآتي:

- **الضوابط الكلية أو الإلزامية:** وهي التي يتعين على المفسر أن يلتزم ولا يحيد عنها، لأنها تعصمه من الزلل والشذوذ والخطأ، فلطالما كانت الألفاظ وتفسيرها مدخلا لأصحاب المذاهب والأهواء الفاسدة؛ ولذلك فعلى المفسر المعجمي أن ينتهي في حدود تفسير الألفاظ إلى ما قاله الصحابة والمفسرون من السلف، وأن يُعمل في تفسيرها معهودها من كلام العرب حين نزول القرآن بها أو قبله، وعليه أن يأخذ مصادر التفسير الأخرى في الحسبان.
- **الضوابط الترجيحية:** وهي التي تساعده على اتخاذ القرار الصحيح من بين عدة معاني يحتملها اللفظ، بسبب الترادف، أو بسبب تعدد دلالة اللفظ بين اللغوية والشرعية والعرفية، أو بسبب دلالة اللفظ بين الحقيقة والمجاز.
- **الضوابط التي تتعلق بثقافة المفسر المعجمي:** وهي التي تساهم في استنباط معاني ونكات وفوائد متضمنة في ألفاظ القرآن، وتتعلق في ما ينبغي أن يتسلح به المفسر من أدوات ومعارف كمعرفته بالدلالة الاشتقاقية للألفاظ، ومعرفة كليات الألفاظ وإفرادها، ووجوهها ونظائرها، ومعرفته بالبيئة العربية الجاهلية، ومعرفة بالكتب السماوية، معرفة الألفاظ المعربة وغيرها.

6- إن لضوابط التفسير المعجمي مصادر، في أنواعه الثلاثة، تتمثل في: كتب المفسرين ومقدماتهم التفسيرية؛ وأهمها تفسير "ابن تيمية ومقدمته التفسيرية، ومصنفاته الأخرى، وتفسير "الطبري". ونعثر على هذه الضوابط في كتب علوم القرآن وإعجازه كـ"البرهان"، و"الإتقان"، و"معترك الأقران". ونجدها كذلك في كتب مفردات القرآن؛ كمقدمة تفسير "الراغب"، ومفرداته، وكتب "الفراهي" كالتكميل والمفردات ونظام القرآن.

ثانيا)- التوصيات: يوصي الباحث من خلال هذا المؤتمر القدير، بما يلي:

1- الدعوة إلى عقد مؤتمر قار ومرسم في موضوع أصول التفسير، يقام في كل سنة ويجعل له في كل مرة أصلا واحدا من أصول التفسير ليكون موضوعا للباحثين وعلماء القرآن والمفسرين.

2- يوصي الباحث جميع الباحثين في القرآن الكريم وعلومه إلى تعميق البحث في موضوع "التفسير المعجمي". لأن مِثْل هذه الدراسات المقتضبة لا تفي ببحث قضاياه والإحاطة بضوابطه كلها، خاصة وأنها متفرقة في التفاسير المعجمية، ومصنفات التفسير الأخرى، وفي كتب علوم القرآن الكريم، وكتب اللغة.

ولله الحمد على ما منّ به، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مصادر ومراجع البحث:

أولا)– القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع.

ثانيا)– الكتب:

1. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، دط، الرياض–العربية السعودية، دت.
2. أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، مراجعة محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت–لبنان، 2003.
3. أصول في التفسير، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، دط، الدمام–السعودية، 2008.
4. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، ط2، 1985.
5. أفراد كلمات القرآن العزيز، أحمد بن فارس، تحقيق حاتم الصالح الضامن، دار البشائر، ط1، دمشق–سوريا، 2002.
6. الأقوال الشاذة في التفسير، عبد الرحمن الدهش، إصدارات الحكمة، ط1، بريطانيا، 2004.
7. بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، دط، دت.
8. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، دط، بيروت–لبنان، 1972.
9. تاريخ الأدب العربي، العصر الإسلامي، شوقي ضيف، دار المعارف، ط7، القاهرة–مصر، دت.
10. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، القاهرة–مصر، 1973.
11. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان، 1993.
12. التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط7، القاهرة–مصر، دت.
13. تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، دط، تونس، 1984.
14. تفسير "جزء عمّ"، الشيخ محمد عبده، مطبعة مصر، ط3، القاهرة–مصر، 1341 هـ.
15. تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، دط، بيروت–لبنان، 1978.
16. التفسير الكبير، ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دط، بيروت–لبنان، دت.

17. تفسير الكشاف، الزمخشري، تعليق خليل محمود شيحا، دار المعرفة، ط3، بيروت–لبنان، 2009.
18. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط1، الدمَّام–العربية السعودية، 1422هـ.
19. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، دط، القاهرة–مصر.
20. التكميل في أصول التأويل، الفراهي، تحقيق محمد سميع مفتي، دط، دت
21. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية للتأليف، دط، القاهرة–مصر، دت.
22. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، دط، القاهرة–مصر، دت.
23. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق عبد الله التركي، مطبعة هجر، ط1، القاهرة–مصر، 2001.
24. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت–لبنان، 2006.
25. ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت–لبنان، 1996.
26. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، ط1، الشارقة–الإمارات العربية المتحدة، 2006.
27. الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق حسين الهمداني، مركز البحوث الدراسات اليمني، ط1، صنعاء–اليمن، 1994.
28. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دط، دت.
29. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة البابي الحلبي، دط، القاهرة–مصر، دت
30. شرح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية، محمد العثيمين، إعداد وترتيب عبد الله الطيار، دار الوطن، دط، الرياض–السعودية، دت.
31. علم اللغة وصناعة المعجم، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط3، بيروت–لبنان، 2004.
32. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ابن السمين الحلبي، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت–لبنان، 1996.

33. الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم، محمد الشايع، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض-السعودية، 1993.
34. قواعد الترجيح عند المفسرين، دراسة نظرية تطبيقية، حسين الحربي، دار القاسم، ط1، الرياض-السعودية، 1996.
35. الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت-لبنان، 1997.
36. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، دط، دت، القاهرة-مصر.
37. لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، محمد بن لطفي الصبّاغ، المكتب الإسلامي، ط3، بيروت-لبنان، 1990.
38. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنّى، تعليق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دط، القاهرة-مصر، دت.
39. مجموع فتاوى ابن تيمية، ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، دط، المدينة المنورة-العربية السعودية، 2004.
40. المحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 2001.
41. مسائل نافع بن الأزرق عن عبد الله بن العباس، تحقيق محمد أحمد الدالي، الجفّان والجابي، ط1، قبرص، 1993.
42. معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد الصابوني، جامعة أم القرى، ط1، مكة-السعودية، 1989.
43. معاني القرآن، الفرّاء، عالم الكتب، ط3، بيروت-لبنان، 1983.
44. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت-لبنان، 1988.
45. معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي، ضبط أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان، 1988.
46. المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم، محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة-مصر، 2010.

47. معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق محمد المنشاوي، دار الفضيلة، دط، القاهرة–مصر، دت.
48. المعجمية العربية، جون أ هيود، ترجمة عناد غزوان، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد–العراق، 2004.
49. المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت–لبنان، 2003.
50. المعجم في بقية الأشياء، أبو هلال العسكري، تحقيق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، دط، القاهرة–مصر، دت.
51. المعجم اللغوي التاريخي، أوغست فيشر، تصدير إبراهيم مذكور، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1967.
52. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، دط، بيروت–لبنان، دت.
53. المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبقة، محمد رشاد الحمزاوي، مركز النشر الجامعي، تونس،2004.
54. المعجم العربي؛ نشأته وتطوره، حسن نصار، دار مصر للطباعة، ط4، القاهرة–مصر، 1988.
55. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، دط، بيروت–لبنان، دت.
56. مفردات القرآن، الفراهي، تحقيق محمد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت–لبنان، 2002.
57. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الفخر الرازي، دون تحقيق، دار الفكر، ط1، بيروت–لبنان، 1981.
58. مقدمة جامع التفاسير، الراغب الأصفهاني، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، ط1، الكويت، 1984.
59. مقدمة الصحاح، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت–لبنان، 1990.
60. الموافقات، الشاطبي، ضبط وتقديم، مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، الخُبَر–السعودية، 1997.
61. الموسوعة العربية الميسرة، مجموعة من المؤلفين، المكتبة العصرية، ط1، صيدا، بيروت–لبنان، 2010.

62. نظام القرآن، الفراهي، الدائرة الحميدية، ط1، الهند، 2008.
63. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، دار ابن الجوزي، ط1، الدمام- العربية السعودية، 1421هـ.

ثالثا)- المقالات بالمجلاّت والدوريات المحكّمة:

64. "لسان العرب، المعجم اللغوي الكبير في التراث العربي"، مقال لعمر موسى باشا، مجلة التراث العربي، اتحاد كتاب العرب، العدد77، السنة19، دمشق-سوريا، أكتوبر1999.

مواقع على الشابكة:

65. موقع الموسوعة الحرة:http://ar.wikipedia.org/wiki